وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

عنوان المذكرة:

أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2016)

من إعداد:

- قاسمي وليد

إشراف الأستاذ(ة):

- عمير حمه

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عمير حمه	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
طه بن الحبيب	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
خذيري توفيق	أستاذ مساعد "ب"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/ 2019

شكر وتقدير

بسم الله والحمد والشكر لله رب العالمين الذي بنعمته تتم

الصالحات الحمد لله الذي بتوفيقه أنجزنا هذا العمل

نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم علوم الاقتصاد كل أستاذ

باسمه

نشكر أعضاء اللجنة على قبولها مناقشة هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور حمه عمير لحسن

توجيهه وصبره وعلى كل المساعدات والنصائح التي قدمها لنا

لإنجاز هذه المذكرة

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

إلى جميع زملائي في العمل

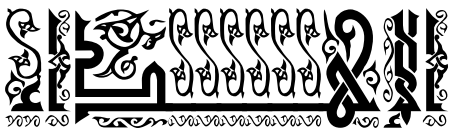

أهدي عملي هذا إلى :

كل طالب علم يبتغي بعلمه رضا الله عز وجل.

أهدي هذا الجهد العلمي وهذا العمل المتواضع

إلى :

أمي الحنونة الغالية على قلبي

أبي الغالي سندي في الحياة رحمه الله

إلى إخوتي وأخواتي

إلى الكتاكيت الصغار أبناء إخوتي : إسلام،

مصطفى ، سند، جنى ، أبرار

إلى صديقي قبل أخي رمزي

إلى جميع الأهل والأصدقاء

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
تشكرات	
الاهداءات	
فهرس المحتويات	
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية للنمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي	01
تمهيد	02
المبحث الأول: الأديبات النظرية للنمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي	03
المطلب الأول: مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي	03
الفرع الاول: تعريف النمو الاقتصادي	03
الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي	04
الفرع الثالث: متطلبات النمو الاقتصادي	05
الفرع الرابع: نظريات النمو الاقتصادي	06
المبحث الثاني: ماهية القطاع الفلاحي وواقعه في الاقتصاد الجزائري	11
المطلب الاول :مفهوم و أهمية القطاع الفلاحي	11
الفرع الاول :مفهوم القطاع الفلاحي	11
الفرع الثاني :أهمية القطاع الفلاحي	12
المطلب الثاني :لمحة عن واقع القطاع الفلاحي الجزائري	13
الفرع الاول :الإمكانيات الفلاحية الجزائرية	13
الفرع الثاني :الانتاج الفلاحي الجزائري	18
الفرع الثالث :مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري	20
المبحث الثالث :الادبيات التطبيقية للعلاقة بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي	24
المطلب الاول : الدراسات السابقة لموضوع الفلاحة و النمو الاقتصادي	24
الفرع الأول :الدراسات المحلية	24
الفرع الثاني :الدراسات العربية	26
الفرع الثالث: الدراسات الاجنبية	27

المطلب الثاني :مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	29
الفرع الأول :المقارنة من الدراسات المحلية	29
الفرع الثاني :المقارنة من الدراسات العربية	30
الفرع الثالث :المقارنة من الدراسات الأجنبية	31
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائري	33
تمهيد	34
المبحث الاول : الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة	35
المطلب الاول : الطريقة المتبعة في الدراسة	35
الفرع الاول: مجتمع الدراسة و العينة	35
الفرع الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة	35
الفرع الثالث: البرامج المستخدمة في المعالجة	36
المطلب الثاني : الادوات المستخدمة في الدراسة	36
الفرع الاول: الادوات القياسية	37
المبحث الثاني: عرض النتائج و مناقشتها	42
المطلب الأول : عرض النتائج	42
الفرع الاول: عرض المتغيرات	42
الفرع الثاني :دراسة استقراريه السلاسل الزمنية	43
الفرع الثالث :تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	44
الفرع الرابع: اختبار الحدود للتكامل المشترك	47
الفرع الخامس :معاملات الأجل الطويل	48
الفرع السادس :معامل تصحيح الخطأ	48
الفرع السابع :تقييم النموذج	49
المطلب الثاني : مناقشة النتائج	52
الفرع الاول : تحليل وتفسير نتائج الدراسة إقتصاديا	52
خلاصة الفصل	55
الخاتـــمة	56
قائمة المراجع	62

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسبة نمو الانتاج المحلي سنويا	42
02	نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي	42
03	نسبة الاراضي المزروعة	43
04	مؤشر إنتاج الغذاء	43
05	نسبة الصادرات الفلاحية	43
06	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	51
07	المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي	52

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الأراضي الزراعية مابين 1990–2016 بالنسبة للمساحة الاجمالية، الوحدة %	15
02	تطور الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي خلال الفترة .1994–2016 الوحدة: مليون دينار جزائري	17
03	تطور اليد العاملة الفلاحية ما بين (1990–2016).الوحدة(%)	21
04	تطور الصادرات الفلاحية الجزائرية مابين (1990–2016) الوحدة(%)	23
05	مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية و الدراسة الحالية	29
06	مقارنة بين الدراسات السابقة العربية و الدراسة الحالية	30
07	مقارنة بين الدراسات السابقة الاجنبية و الدراسة الحالية	31
08	نتائج اختبار ديكي فولار المطور ADF على السلاسل	44
09	تقدير النموذج باستخدام ARDL	46
10	اختبار الحدود لعلاقة التكامل بين المتغيرات	47
11	تقدير المعاملات طويلة الأجل للنموذج للنمو الاقتصادي	48
12	نتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج النمو الاقتصادي	49
13	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج المقدر	50
14	اختبار الثبات في تباين البواقي للنموذج المقدر	50

المقدمة

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام متزايد من قبل غالبية دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية وذلك نظرا لحساسية وضعه الاقتصادي ودوره الأساسي في توفير متطلبات الغذاء للسكان، بالإضافة إلى البعض من مساهماته الأخرى فيما يخص زيادة الدخل، توفير مناصب شغل للسكان، توفير المواد الأولية الأساسية لبعض الصناعات من الغذائية وغير الغذائية...، وغيرها. من أجل ذلك عمدت الحكومات إلى العناية بالمجال الفلاحي وتركيز جهودها على تنميته وتطويره.

وبالنسبة للجزائر أيضا، حيث يشكل القطاع الفلاحي فيها أحد أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني ومن القطاعات الإنتاجية الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي، ومع أنه لم يصل أو يقارب حتى نسبة مساهمة القطاعات التي لا يزال الاقتصاد الوطني يعتمد عليها بغالبية مطلقة، الا أن الحكومة تراهن وتعول عليه إلى جانب بعض القطاعات الأخرى من الصناعة والخدمات والسياحة في دفع وتيرة النمو الاقتصادي مستقبلا، خاصة بعد الصدمة التي تعرضت لها البلاد أواخر سنة 2014 من جراء الانهيار المفاجئ و السريع لأسعار البترول في الأسواق العالمية، والتي جعلت اقتصاد البلاد يشهد وضعية جد صعبة، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى السعي للبحث عن بدائل أخرى تكون أكثر استقرار وأقل من حيث نسب المخاطرة.

كما ويشهد القطاع الفلاحي في الجزائر تنوعا وتعددا منقطع النظير، وخاصة من حيث الموارد والثروات الطبيعية التي منحه إياها الموقع الاستراتيجي بمساحته الواسعة وأقاليمه المناخية المتنوعة، ما يساهم في وفرة وتنوع منتجاته من جهة وكذا يزيد ويضاعف من مسؤوليات والتزامات الدولة اتجاه القطاع من أجل كفاية احتياجاته وتلبية متطلباته لمواجهة جملة التحديات وتجاوز المعيقات التي تواجهه وتحد من تحسين وتطوير إنتاجيته وبشكل كبير، وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب التقنية والتمويلية كما لا ننسى الآثار والتراكمات التي خلفتها الفترة الاستدمارية ليس لفلاحة فحسب بل بمختلف القطاعات والجوانب الاقتصادية وحتى الاجتماعية للبلاد.

ولمعالجـة ذلـك عمـدت الجزائـر منـذ مطلـع الاسـتقلال إلى تـأميم ثرواتهـا ومـن ثم التخطـيط والقيـام بإنجـاز العديـد مـن المشـاريع والـبرامج الإصـلاحية والإنمائيـة مـن أجـل النهـوض بالقطـاع الفلاحـي وضـمان زيادة وتيرة تفعيله للنمو الاقتصادي في البلاد

– إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق و نظرا لأهمية العلاقة التي تربط القطاع الفلاحي بالنمو الاقتصادي و بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري يمكن صياغة هذه الدراسة إلى صيغة التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وفي محاولة منا ولتقديم إجابة وافية لمضمون الإشكالية الرئيسية ،نعتمد طرح بعض الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي؟
- ✓ كيف تساهم نسبة المساحات المزروعة في النمو الاقتصادي ؟
- ✓ ما مدى تأثير اليد العاملة في القطاع الفلاحي على نمو الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ مؤشر إنتاج الغذاء يؤثر في النمو الاقتصادي كيف ذلك ؟

الفرضية الرئيسية:

للقطاع الفلاحي أثر واضح على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال العديد من المؤشرات ولغرض اختبار الفرضية الرئيسية تم وضع الفرضيات الفرعية الآتية:

- ✓ هناك تأثير إيجابي للصادرات في النمو الاقتصادي .
- ✓ تساهم الاراضي المزروعة في النمو الاقتصادي و أثره إيجابي.
- ✓ هناك تأثير إيجابي لليد العاملة في النمو الاقتصادي
- ✓ يؤثر مؤشر إنتاج الغذاء في النمو الاقتصادي و تأثيره إيجابي عليه.

– أهداف الدراسة:

وعن الهدف الأساسي من الدراسة تمثل في معرفة ما إذا كان القطاع الفلاحي يساهم بشكل فعال في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ،ومن ثم تحديد العناصر الفاعلة في القطاع والمساهمة في ذلك ،من أجل التركيز على دعمها وتطويرها مستقبلا هذا من جهة ،ومن جهة ثانية تحديد النقائص والعراقيل للمعالجة وإيجاد الحلول.

– أهمية الدراسة:

أما عن أهمية الدراسة فهو يستوفيها من خلال ما يشهده القطاع الفلاحي من إقبال كبير وحركية تنموية غير معهودة وخاصة في السنوات الأخيرة ، والتي إن كانت تدل على شيء فهو متابعة وتركيز الحكومة عليه من أجل جعله منطلقا تحقيق النمو الاقتصاد الجزائري تثمينا لموارده و ثرواته، وخاصة بعد الصدمة البترولية الأخيرة وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني ككل، ما جعل الحكومة تعيد ترتيب أوراقها والالتفات إلى تطوير قطاعات أخرى ومنها الفلاحة إلى جانب الصناعة والسياحة والخدمات.

– منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

وفي محاولة منا لإلمام بمختلف الجوانب الأساسية لموضوع الدراسة ، قمنا باعتماد منهجين للدراسة:

المنهج الوصفي من خلال الجزء النظري والقائم على تحديد ودراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية للنمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي، وكذا بالنسبة لمساهماته من حيث نسب العمالة والصادرات.

والتحليلي من خلال اعتماد الجداول والمخططات البيانية في متابعة مختلف التطورات بالدراسة وتحليلها.

أما بالنسبة إلى الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا المنهج القياسي من خلال تقنية أشعة الانحدار الذاتي، وذلك بالقيام بدراسة الفرضيات وإجراء الاختبارات الإحصائية والتحليلات الاقتصادية من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي القياسي (EVIEWS 10).

– حدود الدراسة

وقد تركزت الدراسة بشكل عام حول فترة التسعينات وما تلاها من الخمس عشرة سنة الأولى للألفية الثالثة ، حيث امتدت من 1990 إلى 2016 بالنسبة للجزئيين (النظري والتطبيقي) ،مع التعريج وبشكل سطحي على وضعية القطاع في فترة ما بعد التسعينيات بالنسبة للجزء النظري، أما عن الحدود المكانية فقد شملت الدراسة حدود المنطقة الجغرافية الجزائرية فقط. (مع بعض التفاعلات مع تكتلات ومنظمات إقليمية ودولية بالنسبة للجزء النظري).

– هيكل الدراسة:

وأخيرا نقوم وبإيجاز باستعراض ما تم تناوله بالدراسة من خلال عرض محتوى المذكرة ، والذي ينقسم إلى فصلين:

الفصل النظري : ويضم مبحثين حيث تناول في المبحث الاول الاديبات النظرية للنمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي اما المبحث الثاني الاديبات التطبيقية للعلاقة بين النمو للاقتصادي والقطاع الفلاحي.

الفصل التطبيقي : وفيه دراسة قياسية لمساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي ، بالاستعانة ببعض المتغيرات للقطاع وكذا الأدوات القياسية والبرامج الإحصائية المناسبة ، لتحديد دورها ومن ثم متابعة آثار مختلف الصدمات لها على وضعية النمو الاقتصادي للبلاد مستقبلا.

الفصل الأول:

الادبيات النظرية والتطبيقية للنمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي

تمهيد:

يحظى القطاع الفلاحي في الجزائر بمزايا طبيعية متنوعة ومتعددة، فعلى غرار الأهمية التي يكتسيها كونه الركيزة الأساسية لتوفير الغذاء للسكان ، فهو يشهد مؤخرا حركية وإقبال واسعا على الاستثمار في مختلف أنشطته، أملا في النهوض به وجعله من القطاعات التي يعول عليها مستقبلا في دعم النمو الاقتصادي للبلاد، وذلك نتيجة لتحسن أدائه وخاصة بعد القيام بالمخططات والبرامج الإصلاحية والتنموية التي شهدها اقتصاد البلاد عامة والقطاع بشكل خاص منذ مطلع فجر الاستقلال، أين كانت الأوضاع في تلك الفترة كارثية لناجمة عن سياسات النهب والتخريب التي أحدثها الاستعمار الفرنسي والتي كان نصيب الفلاحة منها هو تخريب الأراضي وحرق المحاصيل والأشجار المثمرة بالإضافة إلى تدمير العتاد الفلاحي .وبذلك كانت الانطلاقة لسلسلة من الإصلاحات حسب ظروف وأوضاع واحتياجات كل مرحلة، من أجل تذليل الصعوبات والتخفيف من التحديات التي تواجه القطاع خلال مسيرته التنموية وتقديم الحلول لدعمه وتنمينه وقد تباينت النتائج بالنسبة لكل مرحلة والتي ترجمتها أرقام لكميات وأنواع عديدة من المنتجات، وكذا نسب مساهمتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي أدى إلى تجديد تلك الإصلاحات في كل مرحلة وأحيانا إلى تدعيمها، أو إلغائها واستبدالها بسياسات أخرى مما يصب في تحقيق نهضة فلاحية تدعم نمو الاقتصاد الوطني .وهو ما تناوله بالتفصيل في هذا الجزء من البحث.

المبحث الأول: الأديبات النظرية للنمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض المفاهيم فيما يدور حوله موضوع الدراسة من أجل توضيح أكثر لها و تبسيطها ، حيث ينقسم الى مطلبين: الاول يتضمن بعض مفاهيم النمو الاقتصادي و المطلب الثاني سيكون حول القطاع الفلاحي واقعه في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي

قبل عرض بعض النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي ،يجب معرفة مفهومة ،متطلباته ،ومؤشراته من خلال مايلي :

الفرع الاول: تعريف النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في اجمالي الناتج المحلي أو الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي[1] ويعني أيضا كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، و الذي تؤدي إلى الزيادة في الناتج الوطني مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدل الدخل الفردي و بالتالي تحسين المستوى المعيشي. يعرف النمو الاقتصادي حسب Bourdonne et Mortos على أنه عملية معقدة ومستدامة الطويل الأجل تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج في الاقتصاد في المدى طويل الاجل، يتم قياسها بالتغيرات في مؤشر الإنتاج المعبر عنه من حيث الحجم – الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[2]. عرف النمو الاقتصادي

[1]– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر 2000، ص71.

[2]– Matouk Belattaf, **Economie du dévloppement** , OPU, Alger 2010,P 07.

بأنه الزيادة في قدرة الدولة على توفير مجموعة السلع و الخدمات لسكانها، وتكون هذه الزيادة المستمرة مكتسبة عن طريق التقدم التكنولوجي[1] .

ان النمو الاقتصادي يدل على الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي، والذي لا يؤدي بالضرورة الى احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد[2]، فقد لا يرافق هذا النمو نحسن في نمط المعيشة للفرد.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك العملية المستمرة و التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج الوطني و الدخل الوطني و تعرف أيضا على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة[3].

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي:

لمعرفة معدل النمو الاقتصادي لأي بلد هناك العديد من المؤشرات، أهمها حسب جوزيف شومبيتر[4] Schumpeter Joseph هو مقياس الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مقدار ما ينتجه الاقتصاد من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة تكون سنة واحدة ،وهو يعبر عن مقدار انتاج القطاعات في الاقتصاد الوطني الذي نعرف من خلاله قيمة الزيادة في الإنتاج من سنة الى آخرى والذي يعتبر أحسن مقياس لمعرفة المستوى المعيشي للمجتمع. ولهذا المؤشر كذلك أهمية في معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي وبالتالي يمكن أن نعرف أي من القطاعات لا يساهم بشكل جيد في النمو الاقتصادي من حيث معدل نموه أو من خلال مساهمته في توفير مناصب الشغل، مما يدفعنا لمعالجة الاختلالات الظاهرة[5].

---

[1]– ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد خليل ، دار المريخ للنشر الرياض 2009، ص 175.

[2] – جمال علاوة، علي صالح، **مدخل الى عالم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص 30.

[3] – فرحان محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية من منضور شامل**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار التعاون، القاهرة، 1994، ص 64.

[4] – محمد ناجي حسن خليفة ،**النمو الاقتصادي –النظرية** و المفهوم دار النشر ، القاهرة ، 2001 ص 07.

[5] – عبد القادر محمد عبد القادر عيطة ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية الاسكندرة طبعة 2003/2002 ، ص 11.

كما أن هناك مؤشرات أخرى لا تقل أهمية عن السابق منها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بدلالة عدد السكان، والذي يبين مستوى معيشة الافراد، وقد اعتمد البنك الدولي على هذا المؤشر في تقاريره الدورية لتصنيف الدول الى مجموعات متماثلة في درجة الفقر أو الغنى. الإضافة الى مؤشرا مجاميع الانفاق والاستهلاك والدخل[1].

وعموما لقياس النمو الاقتصادي يجب الاخذ بالاعتبار ما يلي[2]:

- الدخل الوطني الكلي: فحسب نموذج Mead الذي اقترح هذا المعيار كدلالة عامة عن مقدار النمو الاقتصادي في البلاد بغض النظر عن العوامل السكانية وحركة الأموال.

- الدخل الوطني المتوقع : والذي يبنى على ما يملكه البلد من موارد يمكن توظيفها لتحقيق نمو اقتصادي مرغوب.

- متوسط نصيب الفرد: وهو الذي يترجم قيمة النمو الاقتصادي على المستوى الفردي. باعتبار ان النمو يجب أن يكون له اثر إيجابي على مستوى معيشة الافراد.

- علاقة الادخار الصافي بكل من إنتاجية رأس المال والنمو السكاني: فوفق معادلة سنجر Singer فانة وجب التوفيق بين معدلات المتغيرات الثلاثة لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

الفرع الثالث: متطلبات النمو الاقتصادي:

حتى تحقق أي دولة نمو اقتصاديا يجب توفر مجموعة من المتطلبات تتمثل في[3]:

1- نمو الدخل الحقيقي للفرد بشكل مستمر وخلال فترة زمنة وطويلة.

---

[1]-Matouk Belattaf, op cit,PP 16-17.

[2]- كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامع أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص 34.

[3]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 10.

2- مخزون رأس المال الحقيقي: وهو التراكم طويل المدى في السلع الرأسمالية [1]، والذي يعتبر مؤشر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

3- معدل النمو السكاني وهو عامل داعم للنمو الاقتصادي من خلال الزيادة في حجم اليد العاملة واتساع حجم الأسواق.

4- التقدم التكنولوجي، الذي يساهم في تطوير طرق الإنتاج وسهولة أداء الاعمال.

5- الموارد الطبيعية:[2] وهو مورد أساسي للنشاط الاقتصادي، حيث يمد الاقتصاد الوطني بالمواد الأولية اللازمة لعملية الانتاج، وتلعب عملية الاستخدام الأمثل للموارد دورا مهما في النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: نظريات النمو الاقتصادي

يعتر التجاريون[3] أول من اهتم بموضوع النمو الاقتصادي من خلال اعتبارهم أن أهم طريق لثروة البلد وقوته تتمثل في تغلب كفة الصادرات عن الواردات ، فقد دعى الى تنمية ودعم الصادرات مقابل الحد من الاستيراد والتي تمثل أساسا في تكديس الذهب، ثم جاء بعدهم الطبيعيون الذين دعو الى العمل على انتاج الثروة من الطبيعة عن طريق الإنتاج الزراعي بدلا من العمل على تجمع الذهب، فالعمل الزارعي وحرية التجارة والزراعة هي معيار الثروة عندهم. لكن الاعتمام الحقيقي موضوع النمو جاء بداية على يد المدرسة الكلاسيكية، ونتناول فيما يلي أهم النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي:

[1]- عماد الدين احمد المصبح، **قياس مخزون رأس المال القطاعي في سوريا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 67، السعودية 2014، ص 126.

[2]- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصاددي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، 2015، ص 135.

[3]- محي الدين حمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 21-21.

أولا: المدرسة الكلاسيكية

استند رواد التحليل الكلاسيكي مثل آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس على عدة فرضيات في تعرضهم لموضوع النمو أهمها: الملكية الخاصة، والمنافسة التامة، وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، وفيما يلي عرض لاهم افكار رواد هذه المدرسة والانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسكية للنمو.

1- افكار رواد المدرسة الكلاسكية للنمو الاقتصادي:

1-1- آدم سميث:

بنى آدم سميث نظريته على ست اعتقادات وفرضيات، حيث آمن بمفهوم اليد الخفية وإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، نادى بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة كما اعتبر بأن التخصص وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية وبالتالي فهو مصدر للثروة، ويرى آدم سميث بأن التراكم الرأسمالي واحد من أهم شروط تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، فزيادة الدخل والادخار، ومنه زيادة التكوين الرأسمالي[1].

$$Y = f(K,L,N)$$

حيث: Y الإنتاج، K رأس المال، L العمل، N الأرض

1-2- ديفيد ريكاردو

اعتبر ديفيد ريكاردو أن التنمية عملية متجددة وأن المحرك الأساسي للرأسماليين هو وجود معدل ربح موجب، الأمر الذي يحفزهم على ادخار جزء من أرباحهم مما يوفر تمويل الاستثمار الجديد الذي يكون دافعا

[1] - متشل توداروا ، **مرجع سبق ذكره**، ص 169.

لعملية التنمية، و يرى أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، حيث يرى أن الزيادة في الاستثمار خاصة في الزراعة يؤدي إلى زيادة الأرباح و بالتالي زيادة معدلات التراكم الرأسمالي مما يدفع بالمستثمرين إلى زيادة الإنتاج ما يرفع من الأجور الذي يؤدي بسبب تحسن الظروف المعيشية إلى الزيادة السكانية التي تؤدي إلى الزيادة في طلب الغذاء، وهذا يدفع بدوره إلى استغلال أراضي أكبر حتى لو كانت أقل.

1-3- روبرت مالتوس

يعرف مالتوس بنظريته حول السكان والطلب الفعال، وهو القائل بأن السكان يزدادون بنسب أكبر من نسب الزيادة في الموارد وأن الغذاء يصبر غير كاف لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، ويري أن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية والإنتاج بمتوالية عددية كما أكد على أهمية الطلب الفعال لتحقيق النمو الاقتصادي[1]. ويرى مالتوس بأنه على الطلب أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكن ليس هناك ما يضمن ذلك. واعتبر أن نمو السكان يحبط النمو الاقتصادي الأمر الذي ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة وبالتالي انخفاض دخل الفرد إلى مستوى الكفاف. كما يؤكد أن الزيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد التي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.

2- تقييم التحليل الكلاسيكية في النمو:

من خلال استعراض الآراء السابقة نستخلص بأنها تجعل من عامل التراكم الرأسمالي الدافع الكبير لحدوث نمو اقتصادي، وأن تعبئة المدخرات يتكون من خلال الأرباح المحققة من طرف الرأسماليين ، لكن الواقع يثبت أن المدخرات تتكون من مصادر كثير بخلاف أرباح الرأسماليين، فنجد أن الطبقة العاملة تساهم بشكل كبير في تعبئة المدخرات ناهيك عن المدخرات الحكومية، هذا بالإضافة إلى مدخرات الجهات الخارجية التي تساهم في تمويل الاستثمارات المحلية.

[1] – لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، 1988، ص 103

ثانيا: المدرسة الكينزية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايناردر كينز (1883-1946) ، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 – 1932)، وبموجب هذه النظرية إن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف ، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري[1] ، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك،وترى هذه النظرية أن هناك ثالثة معدلات للنمو ، وهي:

أ – معدل النُّمو الفعلي :وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب – معدل النُّمو المرغوب :وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج – معدل النُّمو الطبيعي : أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل.

كما يجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب ،وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب و الطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة و التضخم ، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه فإن البطالة ستزيد ،حيث إن كال من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي ،أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي)بصورة مؤقتة ،فإن كِال المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان

[1] – بن زيان راضية،**محاضرات في الاقتصاد الكلي موجهة لطلبة سنة3 ليسانس**،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة الجزائر3،الجزائر ،جانفي 2016

،وان المعدل الفعلي ال يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود،حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو[1].

ثالثا : المدرسة الكلاسيكية الحديثة

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن الماضي التي ركزت على الاتجاه من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتحرير الأسواق مما يؤدي إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي[2]، و أهم الأفكار الرئيسية لكلاسيكية الجديدة هي أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة و متبادلة، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى الدفع بالقطاعات الأخرى للنمو[3]، وأن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما ينتج من عناصر الإنتاج في المجتمع ،فقد اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين رأس المال و الزيادة السكانية حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت التي تؤدي إلى خفض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ويعتبر الادخار عادة راسخة عند الدول المتقدمة وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال ، هذا ما يعطي للنمو شكلا آليا ميكانيكيا. وهنا تبرز فكرة مارشال بأن النمو الاقتصادي كنمو العضو لا يتحقق فجأة وإنما يتحقق تدريجيا وقد استعان النيوكلاسيك بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن[4].

رابعا: النظرية الحديثة في النمو الاقتصادي:

ركزت هذه النظرية على الأجل الطويل ،نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية ،منها :نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986 ،التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل

[1] – جلال الخشيب ،النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات،المكتبة الالكترونية شبكة الالكتروني، الموقع: http://www.alukah.net. ص.19

[2] – سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**–المفاهيم والنظريات الأساسية، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994، ص 95.

[3] –متشل تودارو، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص 146.

[4] –سامي خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

(1992) قد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية ،التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في من خلال الاكتشافات والاختراعات و الابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية ،لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح ،وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين ،هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء ،حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان ،خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر ،وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية ،وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[1].

المبحث الثاني:ماهية القطاع الفلاحي وواقعه في الاقتصاد الجزائري.

يعتبر قطاع الفلاحة من بين أهم القطاعات الاقتصادية الواجب تفعيلها و العناية بها ،وذلك نظرا لدوره المحوري وأهميته الاقتصادية الاجتماعية التي يحتلها وكذا الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يحظى بها ،ويمتاز القطاع الفلاحي الجزائري بتعدد إمكانياته المادية و البشرية ،وتنوع إنتاجه وأهمية دوره في نمو الاقتصاد الوطني.

المطلب الاول :مفهوم و أهمية القطاع الفلاحي .

يتم في هذا الجزء من البحث التعرف على مفهوم القطاع الفلاحي ،إضافة الى التطرق لأهمية هذا القطاع في الاقتصاديات الدولية.

الفرع الاول :مفهوم القطاع الفلاحي .

الفلاحة بالمفهوم الحديث لم تعد تقتصر على تلك العمليات المرتبطة بالأرض والعناية بالتربة فقط ،بل أصبحت تهتم أيضا بالنشاطات الأخرى من تربية ورعاية الحيوانات وتحسين النبات والتي تندرج ضمن مفهوم

[1] – رابط الموضوع: https://www.alukah.net/culture/0/80799/#ixzz5pMYgdRKB

النشاط الزراعي ومستلزماته من آلات وأسمدة وبذور وأدوية هذا وبالإضافة إلى العمل على تطوير وتحسين الخدمات الريفية كحفر الآبار والتنقيب عن المياه وبناء السدود ،وإقامة مراكز التخزين والتسويق والتحويل بالنسبة للمنتجات الفلاحية إضافة إلى توفير المواصلات وشق الطرق وغير ذلك من الأعمال والخدمات الازمة التي يقدمها القطاع ،أي أنه وبعبارة أدق :إذا ما تحدثنا عن القطاع الفلاحي فهو ما يضم كل الأنشطة السالفة الذكر أما إذا خصصنا مصطلح الزراعة بالذكر فهو يعبر فقط عن النشاط الأساسي والإنتاجي بالنسبة للقطاع والذي يتمثل في زراعة الأرض و تربية الحيوانات و ما يندرج ضمنها ،و مع ذلك و رغم الفرق الموجود بين المصطلحين و التعريفين إلا أن الكثيرين يستعملونها للدلالة على نفس المعنى ،كون ذلك يرجع الى الزراعة هي النشاط الاساسي للقطاع[1].

الفرع الثاني :أهمية القطاع الفلاحي .

يحظى القطاع باهتمام متزايد من قبل غالبية دول العالم سواء المتقدمة أو النامية وكذا هو الحال بالنسبة للجزائر أيضا ،وذلك يعود لدوره المحوري على كال الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول وتبرز هذه الأهمية من خلال:

-توفير الاحتياجات الغذائية للسكان[2]:من سلع زراعية غذائية ومنتجات حيوانية وغيرها ،ومداراة الطلب المتزايد عليها سواء من الناحية الكمية أو النوعية ،وذلك كون النمو الديمغرافي المتزايد للسكان بالجزائر والذي فاق الأربعين مليون نسمة يضع القطاع أمام تحديات حقيقية لمواجهة الطلب المتزايد على منتجاته بمختلف أنواعها[3] .

-توفير الموارد النقدية :يلعب القطاع دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تختص و تمتاز به الدولة من

[1] – عمر صخري ، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي و تطور الانتاج الفلاحي على الحالة الغذائية** ، دار النشر :جامعة الجزائر ، الجزائر 1991 ص 18

[2] – غردي محمد ،**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3، الجزائر،2012،ص 12 .

[3] محمد قرينات ،**التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي** ، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي العدد 02، الجزائر، 2013.

مميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الخاصة بها وتوجيهها أغراض التصدير ،وبالتالي فهو يعتبر من القطاعات الرئيسية للحصول على الموارد النقدية.

-العمالة (تراجعت أهميتها نسبيا في الوقت الراهن)1:فقد أثبتت التجارب التاريخية أن حاجة الزراعة إلى الأيدي العاملة اقتصرت فقط على المراحل الزمنية والفترات التي سبقت الثورة الصناعية ،إذ ما فتئت نسب العاملين في قطاع الزراعة تتراجع مع ظهور وتطور آلات والتقنيات الزراعية الحديثة ،وهو ما أدى إلى انتقال وتركز الحجم الأكبر من الأيادي العاملة إلى القطاعات الإنتاجية الاخرى كالصناعة والتجارة ففي معظم الدول المتقدمة والتي حققت ركبا صناعيا واقتصاديا متقدما.

-القطاع الزراعي سوق للسلع غير الزراعية :من خلال زيادة دخول المزارعين الذي يترتب عن تحقيق معدلات نمو مناسبة في إنتاج المحاصيل الزراعية ،بعبارة أخرى زيادة الطلب الفعال للسلع غير الزراعية و كمثال آخر :تتطلب عملية تطوير الزراعة استخداما أوسع للسلع والأسمدة والمعدات الزراعية و الآلات ،مم يؤدي إلى توسع الطلب على هذه المنتجات التي توفرها الصناعة ،والتي تؤدي إلى تطويرها باعتبارها منفذا لمخرجاتها[1]

المطلب الثاني :لمحة عن واقع القطاع الفلاحي الجزائري .

يتم التعرض في هذا المطلب الى نظرة عامة حول واقع القطاع الفلاحي الجزائري ،من خلال تناول الإمكانيات الفلاحية الجزائرية ،و أهم المنتجات الفلاحية ،إضافة الى دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

الفرع الاول :الإمكانيات الفلاحية الجزائرية.

تمتاز الجزائر بامتلاكها للعديد من الإمكانيات الفلاحية المتنوعة و المتعددة ،وخاصة الطبيعية منها والتي يمكن أن تجعلها لو استغلت بأمثلية أو على الأقل بشكل أفضل مما هو عليه الآن أن تجعلها في صدارة الركب الفلاحي العالمي. وتنقسم الإمكانيات الفلاحية في الجزائر إلى:

[1] – غردي محمد، نفس المرجع ص12 .

أولا :الموارد الطبيعية.

تتمثل الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر في كل من الموارد الأرضية ،موارد الثروة الرعوية ،الغابية الموارد المائية وموارد الثروة الحيوانية.

1- الموارد الأرضية:

تضم الموارد الارضية كل من الأراضي الزراعية والرعوية و الغابات ،وتعتبر الأرض العنصر الأساسي أي إنتاج زراعي ،وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي ،وتنقسم الأراضي الزراعية في الجزائر إلى:

-الأراضي القابلة للزراعة :تتمثل في الأراضي المستعملة فعال في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي الغير مستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها ،و تتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 05 سنوات و التي تحولت إلى مراعي ،مروج طبيعية ومجاري[1] .

-أراضي صالحة للزراعة :وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية ،كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية و الأشجار المثمرة و الاراضي معشوشبة ،أراضي مستريحة ،مروج طبيعية ،كروم ،الزراعة المثمرة.

حيث يمثل الجدول التالي تطور الاراضي بالنسبة للمساحة الاجمالية للجزائر وفق الجدول الموالي:

[1] – عياش خديجة ،**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر الجزائر 2011 ، ص 28.

الجدول رقم (1) :تطور الأراضي الزراعية مابين 1990-2016 بالنسبة للمساحة الاجمالية ،الوحدة(%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2201	2002	2003	2204	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تطور الاراضي الزراعية	16.24	16.22	16.32	16.32	16.64	16.65	16.64	16.66	16.72	16.68	16.80	16.84	16.73	16.75	17.28	17.30	17.29	17.32	17.34	17.37	17.37	17.38	17.38	17.40	17.40	17.41	17.37

المصدر:معطيات البنك الدولي من الموقع

https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?locations=DZ&view=chart

تاريخ الدخول :2019/05/29 على الساعة :16:48 .

يظهر من خلال الجدول ازدياد محسوس في مساحات الأراضي الزراعية خلال سنوات التسعينات فبعد أن كانت تقارب 16.24 **%**سنة 1990 ازدادت إلى حوالي 16.80 **%**إلى غاية سنة 2000 ،وذلك نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد في تلك الفترة وخاصة المناطق الريفية مما اضطر سكانها إلى النزوح نحو المدن وترك أراضيهم ،لتبدأ بعدها المساحة في التطور والتحسن وخاصة بعد استقرار الاوضاع وتزامنا مع تطبيق البلاد للبرامج الاصلاحية ومنها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ركز على تطوير الزراعة وتحسين الظروف المعيشية لأصحابها و الحد من الهجرة الداخلية.

2 – الموارد المائية:

يعد الماء العنصر الأساسي للحياة بالنسبة لجميع الكائنات الحية و منها النبات ،و مم يجعله يتصدر قائمة المحددات الرئيسية لنشاط الزراعة .وتتّسم الموارد المائية في الجزائر بالندرة سواء من حيث نصيب وحدة الفرد أو نصيب وحدة المساحة المزروعة ،كما تتّسم بسوء توزيعها الجغرافي وصعوبة استغلال المتاح منها في عدة مناطق وخاصة الصحراوية ونتقسم الموارد المائية في الجزائر إلى قسمين:

ـ موارد مائية تقليدية :(جوفية وسطحية) بكمية تقارب 15000 مليون م3 وهي تمثّل ما نسبته96.93 **%** من مجموع المورد التقليدية والتي تتمثّل في مياه :الأمطار و الأنهار ،الوديان ،الآبار ،الشطوط...

ـ الموارد المائية الغير تقليدية :والمتمثلة في مياه التحلية ،فهي تمثل مانسبته 3.08 **%**من مجموع الموارد بكمية تقارب4760.8 مليون متر مكعب.[1]

3- المورد النباتي والثروة الحيوانية:

يشكل المورد النباتي وكذا الثروة الحيوانية المقياس الأساسي و الجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام ،وعليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي و ترقيته وكذا زيادة وتنويع ثروتها الحيوانية ،ومن بين أهم المحاصيل الزراعية الجزائرية التي تقوم عليها نجد إنتاج الحبوب ،حيث يحتل الصدارة يليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية و الكروم ،أما بالنسبة للثروة الحيوانية فهي متنوعة تتصدرها تربية الأبقار والأغنام بالإضافة إلى نوع الجمال و الأحصنة وكذلك الثروة السمكية[2] .

ثانيا :الامكانيات المالية للقطاع الفلاحي الجزائري.

يعتبر التمويل عنصرا جوهريا في النهوض بالزراعة كما و كيفا ،و لا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء على كاهل المزارع فحسب ،بل يساعد على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة ،ويؤدي بالتالي إلى تنمية المجتمع الريفي سواء بزيادة الدخول أو نقل المجتمع الريفي من التخلف إلى طريق التقدم ،أو بتحويل الزراعة إلى الإنتاج الكبير بدلا من الإنتاج للاستهلاك الأسري[3] .

---

[1] – فاطمة الزهراء بن زيدان ،**دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية من منظور الجغرافية الاقتصادية**،مرجع سبق ذكره،ص 94 .

[2] –فاطمة الزهراء بن زيدان،مرجع سبق ذكره ،ص ص 99 ،98 .

[3] – فوزية غربي ، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،فرع اقتصاد جامعة محمد منتوري قسنطينة الجزائر،2008،ص259.

وتبقى مسألة تمويل مختلف القطاعات في الجزائر بما فيها الفلاحي رهينة تقلبات السوق النفطية ،وبناء على ذلك عملت الجزائر على إعطاء القطاع الفلاحي حقه في التنمية خصوصا بعد ارتفاع أسعار البترول مع بداية عهد الألفية من خلال تسطير برامج تنموية للنهوض به على جميع الأصعدة سواء توفير المواد الأولية استصلاح الأراضي المكننة ،حفر الآبار وبناء السدود ،البحث و التطوير ،حيث يوضح الجدول التالي تطور الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحي خلال فترة 1994-2016.

الجدول رقم(3) تطور الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي خلال الفترة .1994-2016

الوحدة :مليون دينار جزائري

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاعتمادات المالية	15.830	19.715	24.315	24.998	37.237	38.211	53.057	59.566	1.024.40	83.537	97.529	1.385.423	1.815.702	1.989.954	2.474.144	282.232	2.945.004	3.520.290	2.562.277	2.924.784	3.606.617	3.855.582	2.855.240

المصدر: معطيات منظمة الأغذية والزراعة:الموقع http://www.fao.org/faostat/ar/#data/MK

تاريخ الدخول 2019/05/30 على الساعة 02:36 .

يظهر من خلال الجدول تطور المخصصات المالية لقطاع الفلاحة على طول الفترة وذلك تطبيقا للخطط والاستراتيجيات المحددة والمنصوص عليها في برامج الإصلاح خلالها فانتقلت من حوالي 20 ألف مليون دينار بدايات التسعينات إلى حوالي المليارد دينار سنة 2014 ،وهو ماكانت نسبته 12% فقط من مخصصات البرامج أي تعتبر نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمخصصات القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الأشغال العمومية الذي حضي بنسبة كبيرة جدا بلغت 40 %.

الفرع الثاني :الانتاج الفلاحي الجزائري .

يتميز الإنتاج الفلاحي في الجزائر بالتنوع و التعدد ،وذلك نظرا للإمكانيات والمقومات وخاصة الطبيعية منها التي يحوزها والسابق ذكرها ،وينقسم الإنتاج الفلاحي الجزائري إلى زراعي وحيواني بالإضافة إلى الإنتاج السمكي والمحاصيل الزراعية الصناعية.

أولا :الإنتاج الزراعي.

يتأثر تأثرا كبيرا بالعوامل المناخية ومعدلات نزول الأمطار وذلك لكون الزراعة الجزائرية زراعة مطرية تعتمد بنسبة كبيرة على معدلات تساقط الأمطار وذلك نظرا للنقص الكبير الذي يعاني منه نظام الري فيها ،ومن أهم المحاصيل الزراعية نجد :الحبوب ،المنتجات من الخضر (البطاطا ،الطماطم والبصل وغيرها) ،الزيتون ،الحمضيات التمور ،والكروم.

ثانيا :الإنتاج الحيواني.

يمثل النصف الثاني من الإنتاج الزراعي ،وتتسم موارد الثروة الحيوانية في الجزائر بالتنوع والوفرة إلى حد كبير تتصدر ذلك الأغنام بنسبة تمثل 77.14 %من إجمالي الثروة الحيوانية لسنة 2014 ،تليها الماعز بـ 5.32 % ثم الأبقار بنسبة 2.36 %وأخيرا تأتي الجمال بنسبة 7.36%و تنقسم النظم والأساليب المستخدمة في تربية المواشي والدواجن في الجزائر إلى نظم تقليدية تعتمد على المراعي الطبيعية ،وتنقل القطعان بصفة مستمرة من منطقة إلى أخرى بحثا عن الماء و الغذاء ،وبين النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف والتجاري الآخذ في التطور والانتشار خلال السنوات الأخيرة[1] ،ومن اهم المنتوجات الحيوانية في الجزائر اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء إضافة الى البيض والحليب.

[1] – باشوش حميد ،**مرجع سبق** ص28.

ثالثا :الإنتاج السمكي .

تعتبر منتوجات الصيد البحري من المواد الغذائية الهامة التي تعرف إقبال كبيرا عليها وخاصة في السنوات الأخيرة ،وذلك لكونها تمثل مصدرا لا يستهان به للحصول على البروتينات التي يحتاجها الإنسان في غذائه اليومي وعلى غرار اللحوم الحمراء و البيضاء ،غير أن هذا النوع من المنتجات أيضا لم يحقق النتائج المنتظرة منه وذلك نظرا لهامشية تنمية القطاع ونقص التأطير به فقد بقي ولمدة طويلة يغلب علي نشاطه الطابع التقليدي القائم على الاستغلال البدائي للموارد البحرية ،حيث ورغم الإمكانيات المالية الهامة التي استفاد منها مطلع الثمانينات والتسعينات إلى أن ذلك لم يؤدي إلى تفعيله بالمستوى المطلوب ،ذلك أن توظيف تلك المساهمات تم بصورة فوضوية وغير مدروسة[2] ،وكذا غياب القطاع الخاص في هذا النوع من الأنشطة وما زاد من حدة المشاكل هو حالة عدم الإستقرار المؤسسي التي شهدها القطاع والتي تمثلت في تبعيته لعدة وزارات.

وقد بلغ إنتاج الجزائر من الأسماك ما يقارب 139.66 ألف طن خلال الفترة ما بين1990و2009 وذلك فضال عن المصايد الطبيعية التي قدر إنتاجها من خلال عمليات الاستزراع الصناعي ما يقارب الـ 1.290 طن أي ما نسبته 0.19%من الإنتاج الكلي مقابل 99.81%للإنتاج أو الطبيعي[2].وهي كمية تعتبر جد محتشمة مقابل الثروة التي تملكها البلاد ،والناتجة عن العجز الذي يرجعه الخبراء أساسا إلى المشاكل التي عانى منها القطاع ولا يزال ، كذلك ضعف استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الصيد.

رابعا :المحاصيل الزراعية الصناعية

تعتبر المحاصيل الزراعية الصناعية من المحاصيل الحقلية الهامة من النواحي الزراعية ،الصناعية و الاستهلاكية حيث إن " السياسة الإنمائية الناجحة لابد وأن تتوفر التوازن بين الزراعة والصناعة في برامج التنمية ،إذ أنه لو لم ينطلق هذان القطاعان جنبا إلى جنب في عملية النمو الاقتصادي فإن تطور أحدهما البد وأن يؤدي إلى عرقلة نماء

الآخر".[1]وقد بدأ الاهتمام بهذا النوع من المحاصيل مع بداية فترة التسعينيات ،وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص الذي لعب الدور الأساسي في تنمية وتطوير هذا النوع من المنتجات ،بالإضافة إلى جهود الدولة المبذولة في الدعم ،وكذا توفر الجزائر على جميع مرتكزات اقامة وتطوير هذا النوع من المنتجات.

وتنقسم الصناعة الزراعية إلى صناعة غذائية يتم فيها تحويل المنتجات ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب السكر ،الزيوت ،الحليب ومشتقاته والطماطم الصناعية)إلى مواد يمكن استهلاكها من جهة ويمكن حفظها لمدة طويلة من جهة أخرى[2] كما تضم أيضا صناعة غير غذائية ويتم فيها تحويل المنتجات الزراعية التي تدخل في عمليات التصنيع مباشرة كمواد أولية ال يمكن استهلاكها إلا بعد تحويلها ،وتتمثل في صناعة التبغ ،إضافة الى نوع آخر من المنتجات الغير غذائية والمتمثلة في مدخلات الصناعة النسيجية من القطن والصوف.

الفرع الثالث :مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري .

يتم في الجزء من البحث تناول دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري ،من خلال تحليل مساهمة القطاع في توفير مناصب الشغل ،وزيادة الصادرات الخارجية ،والرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام.

أولا :مساهمة القطاع في توفير مناصب الشغل.

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي أي قطاع إنتاجي بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة ،فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة الاستغلال الموارد الطبيعية والإمكانيات الأخرى المتوفرة بأمثليه ،وخاصة إذا كان ذا مؤهلات علمية وتقنية ما يمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الحاجيات الغذائية للسكان[3] .

[1] –غربي فوزية ،**الزراعة الجزائرية بين الإلكتفاء والتبعية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 184 .

[2] – فاطمة الزهراء بن زيدان ،**دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية من منظور الجغرافية الاقتصادية** ،ص 103 .

[3] – عياش خديجة ،**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر** ،مرجع سبق ذكره، ص.30

وبما أن الإمكانيات الفلاحية في الجزائر لا تزال تتميز بالضعف نوعا ما وخاصة من الناحية التقنية من حيث استخدام التكنولوجيا والآلات والمعدات الحديثة ،فهي تعتمد وفي غالبها على الأعمال المنجزة يدويا بواسطة العنصر البشري ،وحسب إحصائيا سبتمبر 2014 فإن القطاع الفلاحي يشغل حوالي المليون و 200 ألف عامل أي ما نسبته 11% من إجمالي اليد العاملة في البلاد[1] ،مع الإشارة إلى أن معظمهم يعتبرون عمال موسميين يرتبطون بطبيعة الظروف المناخية للموسم الفلاحي حيث أنه وفي السنوات التي تعرف مستويات عالية لكميات الأمطار المتساقطة ويرتفع فيها الإنتاج تزداد معدلات التشغيل الموسمي في القطاع ، والعكس في السنوات التي تعرف ظروف مناخية صعبة وشح في كميات تساقط الأمطار ،ولقد تم إحصاء في سنة 2014 كذلك ما يقارب 900 ألف عامل ثابت في القطاع أما الباقي فهم موسميون يتم اللجوء إليهم في سنوات الإنتاج فقط .،ويمكن ملاحظة التطور في أعداد اليد العاملة في القطاع من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4) : تطور اليد العاملة الفلاحية ما بين (1990–2016).الوحدة(%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العدد	20.09	23.60	23.31	23.06	22.91	22.79	22.69	22.49	22.12	22.02	22.04	21.71	21.67	21.72	20.13	18.66	17.19	15.72	14.40	12.96	11.84	10.77	10.20	9.99	9.16	8.66	8.34

المصدر :معطيات البنك الدولي. الموقع
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN?locations=DZ&view=chart
تاريخ الدخول :2019/05/30 على الساعة 01:57 .

إن الملاحظ من خلال الجدول أعلاه هو وجود دلائل لبعض الزيادات في عدد عمال القطاع طول فترة التسعينات وحتى السنة الثانية من الألفية الثالثة حيث بلغ العدد ال 21.72 %عامل و بنسبة زيادة عن سنة 1990 بـ 0.46 %والتي شملت 20.09 %عامل ،وذلك يعود إلى الدور الإصلاحي الذي قامت به الدولة في

[1] – سايح بوزيد ،**تأهيل القطاع الزراعي الجزائري** ، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،الجزائر،2012،ص.20

تلك الفترة ،من إعادة الهيكلة وبداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و ماتتضمنه من برامج التنمية وتطوير المناطق الريفية. و ابتداءا من سنة 2003 ظهرت بوادر لتراجع أعداد العمال في القطاع وذلك نتيجة لعزوف خاصة الفئة الشبابية عن العمل فيه ،وارتفاع نسب الهجرة والنزوح الريفي نحو المدن بغية البحث عن فرص عمل ذات مداخيل أحسن وفي قطاعات أخرى أكثر استقرار في الإنتاجية ،ليتراجع بذلك عـــدد العمال إلى8.34%عامل سنة 2016.

وعلى غرار العدد فقد ظل القطاع و لسنوات طويلة يعاني من ضعف في تأهيل القوى العاملة لديه حيث كانت الأمية في سنوات السبعينات وحتى الثمانينات من القرن الماضي تشمل ما يقارب الـ 70 ٪من شاغلي القطاع ،وكان عدد الذين تلقوا تكوينا زراعيا في تلك الفترة ضعيفا جدا لا يكاد يذكر(وذلك نتاج لمخلفات سنوات الإستدمار الطويلة) ،على الرغم من حاجة القطاع الماسة إليهم في تلك الفترة الاستعمال والتعود على ما يتم إدخاله من تقنيات زراعية حديثة(مكينات و آلات فلاحية متنوعة)من أجل مضاعفة وتطوير الإنتاج.

وبالإضافة إلى نسب الأمية المرتفعة ،فإن القطاع عانى أيضا من ارتفاع في عدد المسنين من الفلاحين والذين كانوا يحوزون النسبة الغالبة منهم ،مم أثر كذلك سلبا على الإنتاج و المردودية ومن أجل ذلك ولتدارك العجز الكبير قامت وزارة الفلاحة منذ مطلع التسعينات واستمرار إلى يومنا وموازاة مع تنفيذ البرامج والمخططات التنموية بالإعداد لبرنامج واسع يتضمن تكوين علمي محض وطويل لإعداد الإطارات[1] .

ثانيا :مساهمة القطاع الفلاحي في زيادة الصادرات .

تعتبر عملية التصدير وعلى غرار الصادرات الزراعية مصدرا أساسيا لتوفير العملة الصعبة خاصة في ظل الأزمة الراهنة التي يسببها انهيار وتذبذب أسعار البترول ،ويعكس حجم الصادرات مدى تطور ونمو الاقتصاد

[1] – عياش خديجة ،**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر** مرجع سبق ذكره ،ص32.

الوطني ،كما يعكس مساهمة قطاع الزراعة في الصادرات مدى وصول الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وكذا نوع والتخصص الإنتاجي للبلد والذي يوجه الفائض منه نحو التصدير [1]،و من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5) :تطور الصادرات الفلاحية الجزائرية مابين (1990–2016) الوحدة(%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات من السلع	0.45	0.46	0.74	0.98	0.42	1.24	1.29	0.32	0.45	0.26	0.21	0.20	0.25	0.23	0.20	0.16	0.17	0.17	0.17	0.26	0.58	0.51	0.45	0.63	0.56	0.71	1.14

المصدر : منظمة الاغذية و الزراعة ،الموقع http://www.fao.org/faostat/ar/#data/TI
تاريخ الدخول :2019/05/30 على الساعة 02:16.

نلاحظ من خلال الجدول تطور في الصادرات الفلاحية بين سنتي 1990 و 2016 فقد انتقلت من 0.45 %سنة 1990 الى 1.14% سنة 2016 وهذا ما يدل على النمو المستمر لهذا القطاع عموما رغم تناقص هذه النسبة في بعض السنوات فقد سجل ادنى نسبة سنة 2005 ب 0.16% وهذا راجع الى الظروف المناخية حيث تلعب هذه الظروف دورا مهما في الناتج الفلاحي للجزائر خاصة معدلات تساقط الامطار حيث تعتمد الكثير من الأنشطة الفلاحة على الامطار للسقي المحاصيل.

ثالثا :مساهمة القطاع في زيادة الناتج الداخلي الخام .

تختلف نسب مساهمة القطاع القطاع الفلاحي إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة اقتصاديات كل منها ،وكذا الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى العمل والتركيز على تنميته وتطويره وبدوره القطاع الفلاحي في الجزائر يعد من أهم القطاعات الإنتاجية في البلاد إذ يظهر دوره من خلال ما ذكر (من

[1] –بهلول مقران ، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصاد خلال الفترة 1970–1990** رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2001.2002 ص 18

المساهمات أعلاه) بالإضافة إلى مساهمته في زيادة الناتج أو الدخل الوطني ،توفير المداخيل لفئة معينة من السكان ،وكذا الرفع من مستوى نصيب الفرد من هذا الدخل[1].

المبحث الثالث :الادبيات التطبيقية للعلاقة بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي .

في هذا المبحث سيتم التطرق الى بعض ما توصل اليه بعض الباحثين السابقين في هذا المجال ، ونظر القلة الدراسات المتعلقة بمساهمة القطاع الفلاحي في النمر الاقتصادي ، و باعتبار ان هذا القطاع جزء مهم في النمو الاقتصادي نجدان معظم الدراسات السابقة تتعدد و تختلف حسب اختلاف الرؤية للموضوع اكذ التعدد المناهج و طرق الدراسة وفيما يلي عرض لبعض الدراسات .

المطلب الاول : الدراسات السابقة لموضوع الفلاحة و النمو الاقتصادي

تم تقسيم الدراسة التي تناولت مواضيع مشابهة الى حد ما لموضوع الدراسات الى ثلاثة فروع .

الفرع الأول :الدراسات المحلية .

أولا :الدراسة الاول

-**العلجة حاجي** ،تطور القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية جامعة الجزائر 1997 .

1 – اهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى ابراز الاهمية الاقتصادي و الاستراتجية للقطاع الفلاحي تشخيص المعوقات التي يعاني منها القطاع وضع استرايجية تنموية كفيلة بإزالة او الحد في المشاكل التي منها القطاع .

2– اهم النتائج : السياسة التنموية التي اتبعت خلال مرحلة التخطيط المركزي قد أخرت بالقطاع الفلاحي ذلك لان هذه السياسية التنموية غير متوازنة اعطت الاولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي و يتحلى ذلك من خلال ضعف الاستثمار ات الموجهة للقطاع الفلاحي بإصلاحات عديدة.

[1]– عبد الرزاق بن هارون، **استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر، –القطاع الزراعي–، حالة التمور الجزائرية**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر،2013 .

- في ظل الاستراتيجية التنموية التي اتبعها الجزائر عرف القطاع الفلاحي مراحل تميزت بإصلاحات عديدة.

- اما بالنسبة للتمويل فنحده قد ارتبط تقبر ادارية ذات طبيعة عامة لا تراعي خصوصية القطاع الزراعي و ضرورة احترام المدة الزمنية التي يجب ان يسلم خلالها القرض الفلاحي الى جانب هذا المشكل تسجل انعدام بنوك مخصصة في تمويل هذا القطاع .

ثانيا :الدراسة الثانية

- **بن سمينة دلال** بعنوان سياسة التمويل المعرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وهي عبارة عن مرحلة جامعة بسكرة 2006.

1- اهداف الدراسة : تهدف هذه المداخلة الى عرض سياسة التمويل المعرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات المتتالية للوقوف على مشاكل نظام التمويل ثم تقديم البدائل التمويلية الممكنة .

2- نتائج الدراسة .

-العمل على استكمال الاصلاحات المعرفية و تحرير النشاط المعرفي و المالي حتى يكتسب فعالية و يساهم بدرجة اكبر في تمويل الاستثمار الحقيقي.

-تسهيل الاجراءات المتعلقة باتخاذ الاجراءات المتعلقة باتخاذ قرار التمويل بما يسمح للفلاح الحصول على القرض في الوقت المناسب.

-الاجتهاد في وضع سياسة ،انتمان فلاحي سليمة ومربحة .

- وضع نظام إنتمان محكم يضمن التسيير الجيد لحجم القروض الموزعة ،يكثف الرقابة الداخلية عليها ويمكن من تطبيق جميع الاجراءات التي ترافق عملية منح الانتمان .

الفرع الثاني :الدراسات العربية .

أولا: دراسة الاول

- **Gabet Abugame** مساهمة قطاعي الزارعة و الصناعة في النمو الاقتصادي و التنمية في الاقتصاد الفلسطيني (2012/1968) مقال في مجال وزارة التعليم العالم .فلسطين عدد 04 اكتوبر 2018.

1– اهداف الدراسة .

-استقصاء مساهمة قطاعي الزراعي و الصناعة بين النمو و النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

– السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة في ضوء العلاقات الداخلية و التكاملية بين هذين القطاعين في جهة اخرى.

2– نتائج الدراسة .

-يظهر التحليل الوصفي لأهمية قطاعي الزراعة و الصناعة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا واضحا عبر الزمن يعكس حجم المعوقات التي تواجه نموها.

– كما يظهر التحليل الوصف ايضا ضعف مساهمة قطاعي الانتاج الرئيسين في استيعاب العمالة.

– يؤثر القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي على نحو اكبر مقارنة بالقطاع الزراعي مع ان كليهما يؤثران على نحو ايجابي و معنوي .

-تعتبر مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعي محددات رئسيه لكل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

ثانيا :الدراسة الثانية

-**السعيد محمد انور عبد الحميد** الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي و علاقته بالنمو الاقتصادي في مصر . مقال جامعة الاسكندرية اكتوبر 2003.

1– اهداف الدارسة : التعرف على تطور الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي وذلك بدراسة تطور هذا القطاع و مكوناته و طبيعة العلاقة بينه و بين النمو في القطاع الزراعي المصري و طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي و النمو في القطاع الزراعي المصري .

2– اهم النتائج .

–طبيعة و اتجاه العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي .

–نختلف اثر الانفاق العام او احد مكوناته على النمو الاقتصادي عنه في الاجال القصير .

– القطاع الزراعي اكبر القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي و التوظيف و الاهم .

الفرع الثالث: الدراسات الاجنبية

تم اختبار دراستين تتوافقان مع الحالية هما :

أولا :الدراسة الأولى.

–patrick Enu analysis of the agicultural Sector of Ghana its economic impact on economic growth 2006-1996 Academic research internationel ,vol 5(4) july 2014

تتناول الدراسة قطاع الزراعة التي هي المفتاح في النمو الاقتصادي و عملية التنمية في غانا كما يسعى البحث الى تحديد تأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي لغانا و تأثير مختلف القطاعات الفرعية للقطاعات على النمو الاقتصادي في غانا .

1– إشكالية الدراسة :لا تتوفر هذه الدراسة على اشكالية مطروحة و اكتفت بالجانب الوصفي للموضوع .

2– أهداف الدراسة :دراسة تأثير الانتاج الزراعي على النمو الاقتصادي في غانا و تقييم تأثير مختلف القطاعات الفرعية للزراعة في النمو الاقتصادي في غانا .

3– نتائج الدراسة .

* ستكون الدراسة أداة مفيدة في يد وزارة التخطيط الاقتصادي .

* خلق وعي بإنتاجية مختلف القطاعات الفرعية للزراعة في غانا .

* اعتماد إستراتيجيات مما يساعد في تحقيق أهداف النمو .

ثانيا :الدراسة الثانية

- **Emeh.E.Onyinyechika**. Impact of agricultural sector on Economic growth of Nigeria 1984-2015 I.J.A and E.S vol 3.N8.2017.

تتناول هذه الدراسة معانات القطاع الفلاحي الذي كان الدعامة الاساسية للاقتصاد النيجيري في بعض الانتكاسات منذ اكتشاف النفط الخام بكميات تجارية أدى الى إهمال القطاع وذلك بسبب تنفيذ السياسة و ارتفاع مستوى الفساد و عوامل أخرى و سيؤدي هذا إلى انخفاض كبير أو تخلف في نمو و تطور الاقتصاد بأكمله

1– إشكالية الدراسة : لا تتوفر هذه الدراسة على إشكالية مطروحة و أكتفت بالجانب الوصفي للموضوع .

2– أهداف الدراسة :

* تحديد تأثير القطاع الزراعي على الاقتصاد النيجيري .

* دراسة تأثير القروض عن طريق إيداع أموال البنك في القطاع الزراعي .

* تحليل تأثير الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي .

3– نتائج الدراسة :

*إن الاراضي الزراعية و مدخلات العمالة و مواد الزراعة و عمر المزارعين و خبرة الزراعة و مستوى التعليم هي المحدد الرئيسي الهام للإنتاجية الزراعية .

* تأثير سعر الصرف على النمو الزراعي و اتجاهه و حركته و تأثيره.

* اكتشاف أهمية الزراعة في النمو الاقتصادي.

* ارتباط الانتاج الزراعي و الانفاق الحكومي و الناتج المحلي المحلي الاجمالي بايجابية.

المطلب الثاني :مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.

بعد عرض مجمل الدراسات المحلية و العربية و الاجنبية يتم الان تبيان أوجه التشابه و الاختلاف بينها و بين الدراسة المحلية على النحو التالي .

الفرع الأول :المقارنة من الدراسات المحلية

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (6) :مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية و الدراسة الحالية .

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الاولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	تطور القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية	سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية	أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي
الهدف	الوصول إلى إبراز الاهمية الاقتصادية للقطاع الفلاح	دور هذا القطاع ف تحقيق التنمية الاقتصادية و النمو	تحقق قمة مضافة للاقتصاد و تحدد عناصر الفاعلة في القطاع و المساهمة في ذلك من أجل التركيز على دعمها و تطويرها
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	1997-1963	2006-1990	2017-1990
طريقة معالجة الموضوع	تحليل إحصائي	تحليل وصفي	تحليلية قياسية
النتائج	ضعف القطاع الزراعي و تأثير بالقطاع الصناعي ذلك لإجراء سياسة تنموية	الاجتهاد في وضع القطاع الفلاحي سليمة و مبرمجة و استكمال النقائص لتحقيق النمو الاقتصادي	إعادة الحسابات و الالتفات الى تطوير القطاع الفلاحي و تركيز الحكومة عليه لتحقيق النمو الاقتصادي

المصدر : من إعداد الطالب

يبن الجدول اعلاه ان جميع الدراسات اشتركت في موضوع أو على الاقل أحد جوانبه و اختلفت في فترات الدراسة و طريقة المعالجة ، حيث أن الدراستين المحلتين استخدمنا الاسلوب التحليلي لكن بطرق مختلفة بينما الدراسة الحالية ستتخذ نفس المنحى لكن بالاعتماد على التحليل الاحصائي و القياسي .

الفرع الثاني :المقارنة من الدراسات العربية:

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (7): مقارنة بين الدراسات السابقة العربية و الدراسة الحالية .

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الاولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة في النمو و التنمية الاقتصادية	الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي و علاقته بالنمو الاقتصاد	أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي
الهدف	تحقق تنمية متوازية و استقصاء مساهمة قطاع الزراعة بين النمو و النشاط الاقتصادي	العلاقة بن النمو و القطاع الزراعي يجن ان يتم تطويرها	تحقق قمة مضافة للاقتصاد و تحدد عناصر الفاعلة في القطاع و المساهمة في ذلك من أجل التركيز على دعمها و تطويرها
عينة الدراسة	فلسطين	مصر	الجزائر
فترة الدراسة	2012-1968	2015-1995	2017-1990
طريقة معالجة الموضوع	تحليل وصفي	تحليلية قياسية	تحليلية قياسية
النتائج	ضعف مساهمة قطاعي ف التنمية كما ان القطاع الصناع تؤثر على نحو أكبر من القطاع الزراعي	عدم استقرار إسهام القطاع في النمو الاقتصادي	إعادة الحسابات و الالتفات الى تطوير القطاع الفلاحي و تركيز الحكومة عليه لتحقيق النمو الاقتصادي

المصدر : من إعداد الطالب .

يظهر من خلال الجدول اعلاه ان جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة و اختلفت في طريقة معالجتها ، حيث الدراسة الاولى استخدمت المنهج الوصفي لتحديد الوصول الى براز الاهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي اما الدراسة الثانية فركزت على دور قطاع الفلاحة في تحقيق التنمية و النمو الاقتصادي بينما الدراسة

الحالية هي تحليلية قياسية يستعرض فيها التحليل الاحصائي للمتغيرات و كذا إمكانية إخضاعها الى نموذج قياسي.

الفرع الثالث :المقارنة من الدراسات الأجنبية

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (8): مقارنة بين الدراسات السابقة الاجنبية و الدراسة الحالية .

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الاولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	تحليل القطاع الزراعي في غانا و تأثيره الاقتصادي على النمو الاقتصادي	تاثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في نيجيريا	أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي
الهدف	تاثير الانتاج الزراعي و مدى تقييمه على النمو الاقتصادي	تحليل تاثير الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي	تحقق قمة مضافة للاقتصاد و تحدد عناصر الفاعلة في القطاع و المساهمة في ذلك من أجل التركيز على دعمها و تطويرها
عينة الدراسة	غانا	نيجيريا	الجزائر
فترة الدراسة	2006-1996	2015-1984	2017-1990
طريقة معالجة الموضوع	وصفية	وصفية	تحليلية قياسية
النتائج	الزراعة هي مفتاح النمو و التنمية الاقتصادية	إكتشاف اهمية الزراعة في النمو الاقتصادي	إعادة الحسابات و الالتفات الى تطوير القطاع الفلاحي و تركيز الحكومة عليه لتحقيق النموالاقتصادي

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول اعلاه نجد ان جميع الدراسات اشتركت في احد جوانب موضوع الدراسة و اختلفت في فتراتها و عيناتها ، اضافة الى استخدامها نفس الاسلوب الوصفي في عرض الاختلافات الموجودة في القطاع و ترجمة نتائج هذه التحاليل و اسقاطها على ارض الواقع.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا إلى واقع القطاع الفلاحي والنمو في هذا الفصل، ودراسة وضعيته ومقوماته الأساسية بالنسبة لعديد الباحثين المنتمين إلى مدارس اقتصادية مختلفة ،كما أنه وفي ظل المحددات الحديثة له أصبح يقاس بالتطورات والجهود المبذولة لرفع وتحسين كفاءة رأس المال البشري نستنتج أنه قطاع ثري وخاصة من الناحية الطبيعية من حيث تنوع المناخ ،والمناطق الزراعية ،المياه وغيرها ما ساعد في تنوع منتجاته ووفرتها سواء النباتية الحيوانية وحتى السمكية ،إلا أنه ورغم التحسن الكبير في الأداء الاقتصادي للقطاع ،فإن ما شهده من تحديات ومعوقات خلال مسيرته التنموية ولا يزال ،يحد من تحقيق والوصول إلى الأهداف المرجوة والمسطرة له وخاصة تلك التي تتعلق بالمشاكل التقنية ونقص العتاد التكنولوجي والدعم والتمويل.

وبالعودة إلى القطاع الفلاحي الجزائري ،فإننا ومما تم تناوله في هذا الفصل الحظنا تحسن نسب مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ،وهو ما يدل على النتائج الإيجابية المحققة من مختلف المشاريع والبرامج الإصلاحية والإنمائية ولو بنسبية. أما بالنسبة لوضعية الميزان التجاري الزراعي فإنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الكميات من الصادرات إلا أن نتائجها تبقى ضعيفة ومحدودة ،وبالنسبة لليد العاملة الزراعية فهي تمتاز أيضا بالقلة وغياب الكفاءات عنها وكذا شيخوخة معظم العاملين في القطاع نظرا لعزوف الأفراد وخاصة من فئة الشباب عن العمل والاستثمار في هذا القطاع ،وتوجههم إلى البحث عن قطاعات أخرى أكثر استقرار وأعلى مداخيلا.

الفصل الثاني:

التحليل القياسي لأثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائري

تمهيد:

تهدف الدراسة في هذا الفصل إلى تحديد مدى مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي، من خلال تطبيق الوسائل والأدوات القياسية والإحصائية و الإستعانة ببرنامج (EVIEWS10)، على مجموعة من السلاسل الزمنية لمتغيرات خاصة بالقطاع وذلك خلال الفترة(1990-2016) ثم معالجتها وفق منهجية الدراسة الخاصة بالسلاسل الزمنية و التي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL

لهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى مبحثين : - الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة .

- عرض نتائج الدراسة و مناقشتها .

المبحث الاول: الطريقة والادوات المستخدمة ف الدراسة .

في هذا المبحث سيتم التعرف على مختلف الطرق و الاساليب بدءا بالتعريف بمجتمع الدراسة والعينة والمتغيرات و المتغيرات المدرجة فيه،ثم الادوات المستخدمة في التحليل من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين هما : – الطريقة المتبعة في الدراسة .

– الادوات المستخدمة .

المطلب الاول : الطريقة المتبعة في الدراسة .

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الطرق للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL).

الفرع الاول: مجتمع الدراسة و العينة

تم في هذه الدراسة الاخذ بالحسبان لخمسة متغيرات تتعلق بالقطاع الفلاحي لـ 27 مشاهدة ، تمثل سنوات الدراسة التي إمتدت من سنة 1990-2016.

الفرع الثاني : التعريف بمتغيرات الدراسة

بناء على ماجاء في الفصل الاول القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي من متغيرات ، تمت صياغة نموذج للدراسة الذي يضم متغيرات يمكن ترميزها وفق ما يتماشى و الاساليب الاحصائية و القياسية و الهدف منها، وتم الحصول على البيانات المتعلقة بجميع المتغيرات من قاعدة بيانات البنك الدولي[1]، وكانت هذه المتغيرات على النحو التالي:

[1] – قاعدة بيانات البنك الدولي، من الموقع:
http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA
2019)/05/(02

اولا– المتغير التابع :هو عبارة عن نمو الاجمالي الناتج المحلي GDP الذي يعتبر اهم مؤشر للنمو الاقتصادي ، حيث تم التعبير عنه بالنسبة المئوية التي تمثل معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا– المتغيرات المستقلة : تم كذلك التعبير عنها بالنسب المئوية ، وهي كتالي :

* العاملون في قطاع الفلاحة تم الاشارة اليها بالرمز: LAB وهي تمثل نسبة عدد العاملين في قطاع الفلاحة الى العدد الكلي للعاملين في الجزائر

* الأراضي المزروعة تم الاشارة لها بالرمزLAND ،وهي تمثل نسبة الاراضي المزروعة بالنسبة للمساحة الاجمالية للجزائر.

* الصادرات الفلاحية تم الاشارة لها بالرمز EXP01 ، و هي تمثل نسبة الصادرات الزراعية الى إجمالي الصادرات

*مؤشر إنتاج الغذاء تمت الاشارة له بالرمز PROD يشير الى انتج المحاصيل الغذائية التي تعبر صالحة للاستهلاك البشري.

الفرع الثالث : البرامج المستخدمة في المعالجة

تم إستخدام برنامج Eviews النسخة 10 لدراسة القياسية .

المطلب الثاني : الادوات المستخدمة في الدراسة .

تم إستخدام كل من الادوات القياسية و التي تم بما يتماشى و الاهداف المنشودة ضمن حيثيات هذه الدراسة .

الفرع الاول : الادوات القياسية

تتمثل الادوات القياسية المستخدمة ضمن هذه الدراسة في منهجية الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع.

اولا– الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL):

1 –تعريفه : في نماذج السلاسل الزمنية ، قد توجد فترة معنية طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي و التاثير النهائي في متغير السياسة ، و بصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع الاستجابة (Y) بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة و التاثير كافية طويلة نسبيا فان المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج[1]، و تكون إحدى طرائق بناء نموذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ X كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الابطاء في ذلك ، حيث إن الاساس في نماذج الابطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = \alpha_0 X_t + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \cdots + \alpha_p X_{t-p} + \mu_t$$

ويمكن ان يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي Y_t يعتمد على القيم السابقة بنموذج الانحدار الذاتي :

$$Y_t = \beta_1 X_{t-1} + \beta_2 X_{t-2} + \cdots + \beta_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

بمعنى آخر أن الطريقة الاضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة الى المتغيرات الخارجية توضيحية ، في حين دراسات السلاسل الزمنية

[1] -MIHAMMAD AFZAL et OPENNESS .**INFALATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Appliction of ADRL bounds testing approch Pakistan economic and social review** Vol 51 N01 Summer 2013 .p 25

تكون نماذج الانحدار الديناميكية كلا من المتغيرات الداخلية و الخارجية المتباطئة كمتغيرات و يكمن في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي :

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t-1} + \beta_2 X_{t-2} + \cdots + \beta_p Y_{t-p} + \alpha_0 X_t + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \alpha_p X_{t-q} + \varepsilon_t$$

تعبر هذه المعادلة عن الشكل الاساسي[1] لنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع حيث:

ε_t : حد الخطأ العشوائي

y_t : المتغير التابع المفسر جزئيا بواسطة القيم المبطئة للمتغير نفسه

β_0 :الحد الثابت ، p : رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الابطاء للمتغير X_t)، t : متغير الزمن و يمكن التعبير عن المعادلة اختصارا بـ ARDL (q،p) وهذا النوع من النماذج مستند الى تقدير نموذج تصيحي الخطأ غير مقيد ، وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج مكون من متغير Y وعدد k من المغيرات التفسيرية على الشكل التالي :[2]

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1_i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_2 \Delta X1_{t-1} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_3 \Delta X_{t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta Y_{k_{t-1}} + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1_{t-1}} + \alpha_3 X_{2_{t-1}} + \cdots + \alpha_k Y_{k_{t-1}} + \varepsilon_t$$

حيث أن :

- C : الحد الثابت .
- Δ :الفروق من الدرجة الاولى .

[1] – على عبد الزهرة حسن –عبد الطيف شومان : **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال جذر الوحدة و اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الابطاء** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34 ، المجلد التاسع ،جامعة بغداد ، العراق 2013، ص ص 183:188

[2] – عابد بن عابد العبدلي : **محددات الطلب على واردات المملكة السعوية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ**: مجلة مركز صالح للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، العدد 32 ، 2007 ص 29

- K : عدد المتغيرات

- P : فترة إبطاء المتغير التابع Y .

- $q_1 . q_2 q_3 . \dots . . q_k$: فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية $X_k \dots\dots\dots X_2 X_1$ على التوالي .

- $\beta_1 . \beta_2 \dots \dots \dots \beta_k$:معاملات العلاقة قصيرة الاجل .

- $\alpha_1 . \alpha_2 \dots . . \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الاجل .

- ε_t : حد الخطأ العشوائي .

و يتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين : [1]

* H_0 : فرضية العدم : عدم وجود تاكمل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات و التي تتمثل في:

$$\alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \cdots = \alpha_k = 0$$

* H_1 : الفرضية البديلة وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات ، و التي تتمثل في :

$$\alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \cdots \neq \alpha_k \neq 0$$

2 –خطوات النموذج:

و قبل النمذجة القياسية بواسطة ARDL لابد من المرور عل الخطوات التالية :[2]

1- التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية فهذا يبطل منهجية النموذج.

[1] – علي عبد الزهرة حسن – عبد الطيف حسن شومان ، **مرجع سابق** ص 188

[2] - Dave Glies ARDL Model –part II –bounds tests 2013: Dave Giles .**Econometrics beat** http://davegilesblogsepot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bouns-tests.html (2017/03/10)

2- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد .

3- في الخطوة الثانية تحديد بنية فترة الابطاء الكافية للنموذج .

4- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا .

5- التأكد من النموذج مستقر ديناميكيا .

6- تنفيذ الحدود لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات .

7- إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6 ، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد .

و لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات حيث :[1]

- ✓ يتمثل الاجراء الاول في اختبار فترة الابطاء المثلى للفروق لقيم في نموذج UECM ، و ذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد و يتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفئة لتحديد الفترة معيار HQ.AIC.SC . ومعيار خطأ التوقع النهائي FPF .
- ✓ يتمثل الاجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية و لتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام الى الخاص و الذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لاحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح ، و ذلك بشكل متتالي .
- ✓ يتمثل الإجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأء لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (إحصائية F).

[1] - مجد الشورجي : **العلاقة بين راس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان** : المتلقى العلمي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية : جامعة الشلف : الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007،ص،ص 18،20

✓ أما الإجراء الرابع فيتمثل في مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأ لفترة واحدة بقيمة إحصائية F له توزيع غير معياريي ، فان هناك قيمتين الأصلية ، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي قيمة الحد الاعلى و تفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها ، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي قيمة الحد الأعلى تفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد حيث:

1. إذ كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى ، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعد وجود تكامل مشترك للمتغيرات، بغض النظر عن الرتب التكامل المشترك للمتغيرات يعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

2. إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الحد الأدنى فلا يمكن رفض فرضية العدم و يعني ذلك عدم وجود تكامل مشترك و عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

3. إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بن قيم الحدن الادنى و الأعلى ستكون النتائج غير محددة ، و لا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه .

4. إذا كانت كل المتغيرات متكامل من الرتبة (1) ، فأن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى ، و بالمثل إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر فإنهذا القرار يتم إتخاذه على أساس مقارنة F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

المبحث الثاني: عرض النتائج و مناقشتها

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لنتائج الدراسة و مناقشتها ، حيث سيتم التعرض إلى الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع(ARDL) لابراز مدى أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي ، من خلال دراسة مختلف المتغيرات المدرجة ضمن هذه الدراسة أما من الناحية القياسية فستتم محاولة نمذجة هذه المتغيرات ، حيث قسم هذا المبحث لمطلبين هما – عرض النتائج .

– مناقشة النتائج .

المطلب الأول : عرض النتائج

إن القيام بدراسة أي ظاهرة اقتصادية يتطلب الإلمام بجوانبها النظرية و الإطلاع على الدراسات السابقة التي تعرضت لها قصد اختبار المتغيرات المعبرة عنها كما أن التحليل السليم للعلاقات الاقتصادية و التوصل إلى النتائج دقيقة و واقعية يفرض اللجوء إلى اساليب قياسية حديثة في معالجة السلاسل الزمنية ، أي استخدام الاستقرارية، التكامل المتشرك .

الفرع الاول :عرض المتغيرات:

يتاثر المتغير التابع بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية المستقلة منها الصادرات الفلاحية و الاراضي المزروعة و مؤشر إنتاج الغذاء و لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات سنقوم بدراسة المتغير التابع و النتفيرات المستقلة .

الشكل رقم (1) يوضح نسبة نمو الانتاج المحلي سنويا

الشكل رقم (2) يوضح نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي

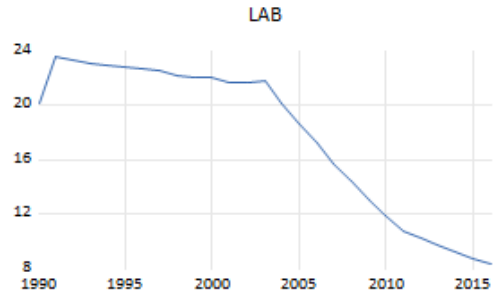

الشكل رقم (3) يوضح نسبة الاراضي المزروعة

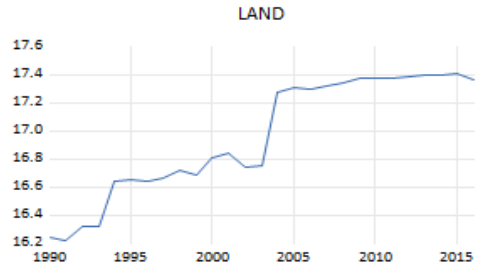

الشكل رقم (4) يوضح مؤشر إنتاج الغذاء

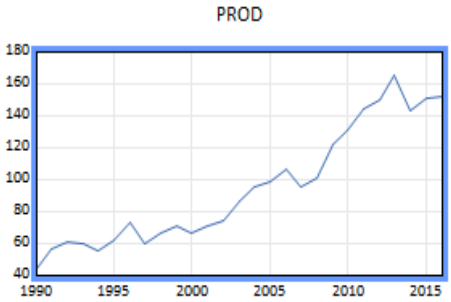

الشكل رقم (5) يوضح نسبة الصادرات الفلاحية

الفرع الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية :

إن الاستقرارية لها أهمية بالغة وكبيرة، ولأجل معالجة أي عملية قياسية يستلزم ضمان استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة، فإن انعدام هذه الخاصية يؤدي إلى نتائج واستنتاجات خاطئة غير واقعية، ومن خلال هذه المرحلة نستعين بدراسة خصائص السلسلة الزمنية، وذلك من خلال اختبار وجود جذر الوحدة، بالاعتماد على اختبارا ديكي فولار المطور(**ADF**). وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews10 و يتم تحليل نتائج اختبار المتغيرات عند المستوى و الفرق الأول، وذلك وفق الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \varphi=0 \quad : \text{العدم فرضية} \quad \textbf{Prob} > 0.0 \\ H_1: \varphi\neq0 \quad : \text{البديلة الفرضية} \quad \textbf{Prob} < 0.05 \end{cases}$$

الجدول(9): نتائج اختبار ديكي فولار المطور ADF على السلاسل

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level				
		EXP01	GDP	LAB	LAND	PROD
With Con...	t-Statistic	-2.1902	-3.2073	0.5537	-1.4617	-0.4242
	Prob.	*0.2143*	*0.0310*	*0.9852*	*0.5366*	*0.8908*
		n0	**	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-0.7601	-3.4185	-1.2093	-2.0215	-2.2006
	Prob.	*0.9545*	*0.0707*	*0.8865*	*0.5629*	*0.4696*
		n0	*	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	-0.7810	-0.6767	-3.8753	1.7572	1.8849
	Prob.	*0.3680*	*0.4137*	*0.0004*	*0.9778*	*0.9830*
		n0	n0	***	n0	n0
		At First Difference				
		d(EXP01)	d(GDP)	d(LAB)	d(LAND)	d(PROD)
With Con...	t-Statistic	-5.3207	-8.4467	-7.0328	-5.2843	-5.9387
	Prob.	*0.0002*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0002*	*0.0000*
		***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-7.7103	-8.4002	-6.4545	-5.4451	-4.8335
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0009*	*0.0052*
		***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-5.4177	-8.5440	-4.3011	-4.7070	-5.0955
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews10

تدل فرضية العدم على وجود جذر الوحدة وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة، الفرضية تدل على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة مستقرة، وتم الحصول على النتائج المدرجة في الملاحق وتم تلخيصها في الجدول السابق ;نلاحظ استقرارية المتغيرات عند الفرق الاول من النموذج.

الفرع الثالث :تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

من مميزات الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL أنه يمكن تطبيقه على السلاسل الزمنة المستقرة، بشرط ألا تكون متكاملة من الدرجة الثانية، ولا يهم ان كانت جميها مستقرة عند المستوى، أو متكاملة من الدرجة الأولي، حيث يمكن ان تكون خليط من الاثنين، كما أنه يحلل العلاقة بين المتغيرات في

المدى الطويل والقصير ضمن معادلة واحدة، بالإضافة الى ذلك فإنه يمكن أن يطبق على عينات صغيرة الحجم[1].

وبالاعتماد على Pesaran, Shin, and Smith يمكن صياغة نموذج ARDL لهذه الدراسة كما يلي[2]:

$$d(GDP_t) = c + \beta_0 GDP_{t-1} + \beta_1 LAB_{t-1} + \beta_2 LAND_{t-1} + \beta_3 EXOP01_{t-1} + \beta_4 PROD_{t-1} + \sum_{i=1}^{k1} a_0 * d(GDP_{t-1}) + \sum_{i=0}^{k2} a_1 * d(LAP_{t-1}) + \sum_{i=0}^{k3} a_2 * d(LAND_{t-1}) + \sum_{i=0}^{k4} a_3 * d(EXOP01_{t-1}) + \sum_{i=0}^{k5} a_4 * d(PROD_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث:

c يمثل الحد الثابت .

- β_0 ، β_1، β_2 ، β_3 ، β_4 ، تمثل معلمات العلاقة في الأجل الطويل.
- a_0 - ، a_1 ، a_2 ، a_3 ، a_4 ، تمثل معلمات العلاقة في الأجل االقصير.
- $k1, k2, k3, k4, k5$ ، تمثل فترات الابطاء للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على التوالي.
- εt= حد الخطأ العشوائي.

لقد تم تقدير علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL وتم الحصول على النتائج التالية:

[1] – بن ختو يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد القياسي المالي والبنكي، جامعة أبو بكر بن قايد تلمسان، 2016، ص 141.

[2] – أنظر: عماد الدين أحمد المصبح، **تقدير الحجم الأمثل للإنفاق في سوريا باستخدام منحنى آرمي و أسلوب ARDL**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد6، العدد1، جامعة القصيم، نوفمبر 2013، ص 49.

جدول رقم(10): تقدير النموذج باستخدام ARDL

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/26/19 Time: 14:32
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LAB EXP01 LAND PROD
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 162
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.003028	0.196647	-0.015398	0.9879
LAB	3.877815	0.992767	3.906069	0.0014
LAB(-1)	-1.938995	1.015786	-1.908862	0.0756
LAB(-2)	-1.017539	0.500207	-2.034238	0.0600
EXP01	1.367110	1.199076	1.140136	0.2721
EXP01(-1)	-1.734508	1.257174	-1.379688	0.1879
LAND	8.104014	3.656314	2.216443	0.0425
LAND(-1)	6.806149	3.253324	2.092060	0.0539
PROD	0.034482	0.044024	0.783265	0.4457
C	-267.2822	69.75098	-3.831948	0.0016

R-squared	0.699768	Mean dependent var	3.140777
Adjusted R-squared	0.519629	S.D. dependent var	1.972878
S.E. of regression	1.367378	Akaike info criterion	3.752841
Sum squared resid	28.04583	Schwarz criterion	4.240391
Log likelihood	-36.91051	Hannan-Quinn criter.	3.888067
F-statistic	3.884599	Durbin-Watson stat	2.134760
Prob(F-statistic)	0.010116		

المصدر: مخرجات Eviews10

تظهر النتائج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، كما نلاحظ أن R= 0.699 مما يدل على أن له قدرة تفسيرية كبيرة جدا بلغت بنسبة 69%. وأن النموذج كليا معنوي وذلك ما دلت عليه قيمة اختبار فيشر حيث بلغت 94.18، ومستوى المعنوية 0.010116 وهي أقل من مستوى معنوية 5%.

كذلك من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج عدد فترات الإبطاء والتي كانت ARDL(1.2.1.1.0)، و هذا معناه أن GDPيتأثر بالفترة السابقة هو ليس معنوي كما يتأثر LAB للفترة الحالية و السابقة و التي قبلها مع عدم معنوية الفترتين السابقتين كذلك فترة إبطاء ل GDP و فترتي إبطاء لـ EXP01 و فترة إبطاء واحدة بالنسبة لـ LAND .

الفرع الرابع : اختبار الحدود للتكامل المشترك

يتم اختبار التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة نضع الفرضية التالية:

فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك $\boldsymbol{\beta_5 = \beta_4 = \beta_3 = \beta_2 == \beta_1}$ 0

$H_0 : \boldsymbol{\beta_0}$

الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك $\boldsymbol{\beta_5 \neq \beta_4 \neq \beta_3 \neq \beta_2 \neq \neq \beta_1}$ 0

$H_1 : \boldsymbol{\beta_i}$

يبين هذا الاختبار على وجود علاقة للتكامل المشترك من عدمه من خلال اختبار الحدود كما هو موضح في الشكل التالي"

جدول رقم(11): اختبار الحدود لعلاقة التكامل بين المتغيرات.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.612765	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نستخلص وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعتمد هذا الاختبار على توزيع F ونلاحظ أن قيمة f=6.61 حيث أنها خارج مجال حدود أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5% والتي تساوي 3.49 ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك، وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الفرع الخامس : تقدير معاملات العلاقة في الأجل الطويل

جدول رقم(12): تقدير المعاملات طويلة الأجل للنموذج للنمو الاقتصادي

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAB	0.918500	0.247656	3.708776	0.0021
EXP01	-0.366290	1.331432	-0.275110	0.7870
LAND	14.86515	4.039942	3.679545	0.0022
PROD	0.034378	0.040617	0.846395	0.4106
C	-266.4753	68.27337	-3.903063	0.0014

EC = GDP - (0.9185*LAB -0.3663*EXP01 + 14.8652*LAND + 0.0344*PROD -266.4753)

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال تقدير المعاملات طولة الأجل لنموذج النمو الاقتصادي وفق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) نلاحظ معنوية LAB الذي له تأثير إيجابي و EXP01 فأنه غير معنوي و ليس له تأثير أما LAND فهو معنوي وتأثيره إيجابي ،كما أن PROD غير معنوي ، حيث يمكن صياغة معادلة الأجل الطويل للنمو الاقتصادي كما يلي:

$$GDP = -(0.9185 * LAP - 0.3663 * EXP01 + 14.8652 * LAND + 0.0344 * PROD - 266.4753$$

الفرع السادس : تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعاملات العلاقة قصيرة الأجل

يهدف نموذج تصحيح الخطأ ECM الى تقدير معاملات قصيرة الأجل للنموذج للعلاقة بين المتغيرات المفسرة والنمو الاقتصادي، و قد تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم(13): نتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج النمو الاقتصادي

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/27/19 Time: 00:24
Sample: 1990 2016
Included observations: 25

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAB)	3.877815	0.684689	5.663619	0.0000
D(LAB(-1))	1.017539	0.342971	2.966841	0.0096
D(EXP01)	1.367110	0.835799	1.635692	0.1227
D(LAND)	8.104014	2.554297	3.172699	0.0063
CointEq(-1)*	-1.003028	0.137904	-7.273384	0.0000

R-squared	0.776752	Mean dependent var	0.180000
Adjusted R-squared	0.732102	S.D. dependent var	2.287886
S.E. of regression	1.184184	Akaike info criterion	3.352841
Sum squared resid	28.04583	Schwarz criterion	3.596616
Log likelihood	-36.91051	Hannan-Quinn criter.	3.420454
Durbin-Watson stat	2.134760		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات Eviews10

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة CointEq(-1) معنوية وسالبة وتساوي 1.003028 - أي ان معامل تصحيح الخطأ معنوي، وهذا يدل على أن 100.3% من الاخطاء والصدمات في الاجل القصير يمكن تصحيحها على المدى الطويل، تشير نتائج تقدير تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل الى أن جميع المتغيرات معنوية في النموذج بقدرة تفسيرية بلغت 77%، من خلال تقدير معاملات قصيرة الاجل نجد ان LAB له تاثير إيجابي بمعامل 3.87 كذلك LAND بمعامل 8.10 أما EXP01 فهو غير معنوي.

الفرع السابع :تقييم النموذج

يتم تقييم النموذج بناء على مجموعة من الاختبارات تتمثل في الاختبارات التشخيصية من خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، اختبار ثبات تباين البواقي، و اختبار التوزيع الطبيعي. بالإضافة الى اختبار الاستقرار الهيكلي من خلال منحنيات المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.

أولا: الاختبارات التشخيصية: تتمثل في الاختبارات التالية

1- الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم اختبار وجود مشكل ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه من خلال الجدول التالي

جدول رقم(14): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.579561	Prob. F(2,13)	0.5740
Obs*R-squared	2.046598	Prob. Chi-Square(2)	0.3594

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.5740 وهو اكبر من مستوى المعنوية 5% مما يدل على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر.

2- ثبات تباين البواقي: يتم اختبار وجود ثبات في تباين البواقي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(15): اختبار الثبات في تباين البواقي للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.767380	Prob. F(9,15)	0.6477
Obs*R-squared	7.881731	Prob. Chi-Square(9)	0.5461
Scaled explained SS	2.958195	Prob. Chi-Square(9)	0.9659

المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.6477 وهو اكبر من مستوى المعنوية 5% مما يدل على وجود ثبات في تباين البواقي في النموذج المقدر.

3- اختبار التوزيع الطبيعي:

يوضح الشكل التالي نتائج الاختبار للتوزيع الطبيعي:

شكل رقم(6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

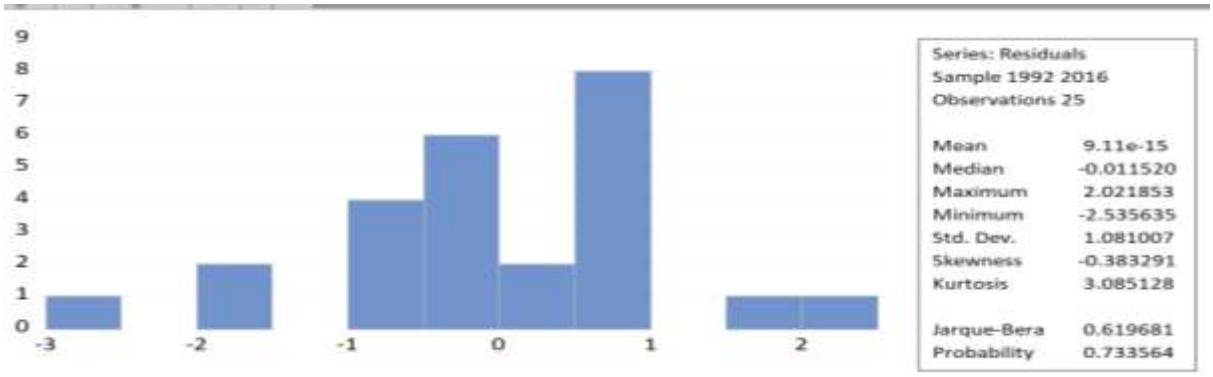

المصدر: مخرجات Eviews10

يتضح أن قيمة Jarque-Bera في هذا النموذج هي 0.61 واحتمالها الاحصائي قدر ب 0.73 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يعني أن توزيع الأخطاء في النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانيا: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL

من أجل معرفة استقرار هيكل النموذج اخباري المجموع التراكمي للبواقي، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM و CUSUMQ حيث يجب أن يقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة فنقول أن المعاملات المقدرة في النموذج مستقرة هيكليا، و أن هناك استقرار في متغيرات الدراسة، حيث يقع الشكل البياني الموالي لهذا النموذج عند معنوية 5% حيث نلاحظ أن تمثيل التمثيل الهيكلي للنموذج يقع داخل الحدود الحرجة.

شكل رقم(7): المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي

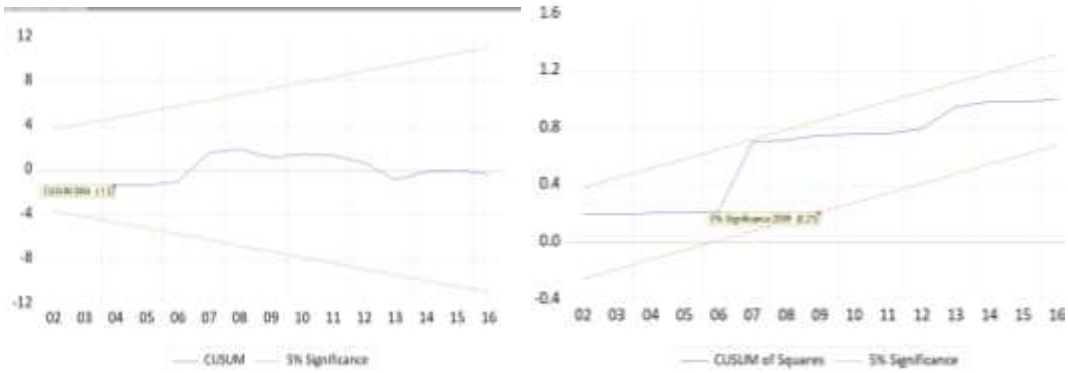

المصدر مخرجات Eviews10

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل و تفسير النتائج السابقة من التفصيل ، حيث سيتم التعرض إلى المتغيرات السابقة قصد تحليلها .

الفرع الاول : تحليل و تفسير نتائج الدراسة اقتصاديا.

خلال دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية توضح إستقرار النموذج و هذا ما تبنى منهجية التكامل المشترك و نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ،حيث تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة حسب مايلي :

أولا : أثر نسبة اليد العاملة الفلاحية على النمو الاقتصادي:

تبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وكذلك نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي في المديين القصير والطويل لعنصر نسبة عدد العاملين في قطاع الفلاحة الى العدد الكلي للعاملين في الجزائر على النمو الإقتصادي، وهذا عند مستوى معنوية إحصائية عالية 1%.

هذه النتائج تتوافق مع ما تشير إليه النظرية الاقتصادية التي تعتبر أن اليد العاملة أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، بخلق قيمة مضافة في هذا القطاع يؤدي آليا إلى زيادة النمو الاقتصادي وعليه

يتوجب على السلطات الجزائرية العمل على المحافظة وزيادة في اليد العاملة في القطاع الفلاحي من خلال تقديم الدعم اللازم للفلاحين الخواص بالدعم الفلاحي المترابط برنامج التنمية .

ثانيا : أثر نسبة الاراضي المزروعة على النمو الاقتصادي:

تبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وكذلك نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي في المديين القصير والطويل لعنصر نسبة لإجمالي الاراضي المزروعة في قطاع الفلاحة الى العدد الاجمالي لمساحة الجزائر على النمو الاقتصادي، وهذا عند مستوى معنوية إحصائية عالية 1%.

هذه النتائج تتوافق مع ما تشير إليه النظرية الاقتصادية التي تعتبر أن إجمالي الاراضي المزروعة أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي ، بخلق قيمة مضافة في هذا القطاع يؤدي آليا إلى زيادة النمو الاقتصادي وعليه يتوجب على السلطات الجزائرية العمل على المحافظة وزيادة في استصلاح الاراضي في القطاع الفلاحي من خلال تقديم الدعم اللازم للفلاحين الخواص بالدعم الفلاحي المترابط برنامج التنمية و منح الاراضي للاستثمار.

– أثر نسبة الصادرات على النمو الاقتصادي:

تبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وكذلك نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل أن هناك تأثير سلبي في المديين القصير والطويل لعنصر نسبة الصادرات الفلاحية في قطاع الفلاحة الى العدد الكلي للصادرات في الجزائر على النمو الاقتصادي و ذلك راجع إلى ضعف الصادرات الفلاحية التي تكون شبه معدومة بالنسبة لصادرات الاخرى أي لا يتأثر النمو الاقتصادي بالصادرات الفلاحية .

– أثر نسبة مؤشر الغذاء على النمو الاقتصادي:

تبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وكذلك نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل أن هناك تأثير سلبي في المديين القصير والطويل لعنصر نسبة مؤشر الغذاء قطاع الفلاحة الى العدد الكلي الامن الغذائي في الجزائر على النمو الاقتصادي و ذلك راجع إلى عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي .

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال نتائج الدراسة القياسية لمساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي أنه ومن حيث المتغيرات المستعملة في الدراسة من رأس الاراضي المزروعة الصادرات والعمالة الزراعية و مؤشر إنتاج الغذاء فقد أظهرت الاختبارات الاحصائية أنها متكاملة من الدرجة الأولى

وبالنسبة لإثار معاملات طويلة الاجل في المتغيرات على فقد أظهرت نتائج التحليل أثر إيجابيا لكل من اليد العاملة و الاراضي المزروعة في القطاع الزراعي وكذا نسب مؤشر إنتاج الغذاء على النمو الاقتصادي فكانت نتائج تأثيراتها سلبية على عكس ما تم تناوله في الجزء النظري.

الخاتمة

من خلال تناولنا لموضوع مساهمة اثر القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي بالدراسة والبحث،تطرقنا أولا إلى بيان أهمية القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال دوره الأساسي في تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي للأفراد،كذلك من خلال مساهمته في تحسن وضعية الميزان التجاري بزيادة الصادرات، فتح مناصب شغل في القطاع وتوفير المواد الأولية لكثير من الصناعات الغذائية وغير الغذائية.

وفي سياق الدراسة تم التطرق إلى واقع القطاع الفلاحي الجزائري من خلال تحديد الوضعيه الاقتصادية وتعداد بعض الإمكانيات التي يملكها من طبيعية، مالية وبشرية، ومن ثم التعريج على بعض المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع مع الاشارة إلى من الحلول الممكنة.

وبالحديث عن مختلف التطورات التي شهدها القطاع الفلاحي فإنه يمكن الجزم بأنه لا يمكن تأسيس قاعدة تنموية متينة. وذلك لتجنب الغلطات والأخطاء التي تم الوقوع فيها والاستفادة من المزايا والإيجابيات التي تم تحصيلها ومن ثم العمل على تدعيمها ومواصلة تنميتها لتحقيق نهضة حقيقية بالقطاع وللاقتصاد الوطني ككل مع التأكيد على ضرورة مواكبة تلك الاصلاحات للمفاهيم والنظريات الجديدة والمحدثة للنمو الاقتصادي،وذلك لكونها أصبحت تتبنى محددات جديدة غير تلك التي عرفت سابقا وخاصة من جانب التركيز على العنصر البشري ومستوى التطور التقني والتكنولوجي للبلاد.

– اختبار فرضيات الدراسة:

– الفرضية الرئيسية :والتي نصت على أنه " **القطاع الفلاحي أثر واضح على النمو الاقتصادي في الجزائر** " وقد ثبتت صحتها ، فقد تبين من خلال ما تم الإطلاع علية في الجانب النظري والتطبيقي أن هناك علاقة طردية بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي، بحيث كلما كانت زيادة في نسبة الاستثمارات في القطاع الفلاحي يؤدي ذلك حتما إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

- ✓ **الفرضية الأولى**:و التي تنص على " **ما مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي؟**" وقد يتم إثبات عدم صحة الفرضية ، لان الصادرات الزراعية تمثل جزء بسيط جيدا من مجموع الصادرات الجزائرية و لابد للجزائر من ترقية الصادرات المتعلة بالقطاع الفلاحي
- ✓ **الفرضية الثانية**: والتي نصت على" **كيف تساهم نسبة المساحات المزروعة في النمو الاقتصادي** ؟ " وثبتت صحتها وذلك من خلال الزيادة في الاراضي المزروعة
- ✓ **الفرضية الثالثة** : والتي نصت على " **ما مدى تأثير اليد العاملة في القطاع الفلاحي على نمو الاقتصاد الجزائري؟**" و قد تم إثبات صحة الفرضية حيث يتأثر النمو الاقتصادي باليد العاملة.
- ✓ **الفرضية الرابعة** : و التي تنص على " **مؤشر إنتاج الغذاء يؤثر في النمو الاقتصادي كيف ذلك؟**" عدم صحة الفرضية وهذا راجع بأن القطاع الفلاحي الجزائري لا يحقق الاكتفاء الذاتي كما انه لا يؤثر في النمو الاقتصادي

"– نتائج الدراسة:

من بين النتائج المستخلصة من الدراسة وفي اطار الإجابة على الأسئلة الفرعية وجدنا:

1) بالنسبة لواقع القطاع الفلاحي في الجزائر فإن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لها وتنوع الأقاليم التي تزخر بها مكنها من امتلاك امكانيات وثروات طبيعية متنوعة ومتعددة تخدم النشاط الفلاحي وتمنحه امتياز وفرة وتنوع منتوجاته ،أما من ناحية باقي الموارد ومنها البشرية والمالية وكذا التقنية هي لا تزال تشهد نقصا نوعا ما سواء من حيث مكننة القطاع وكذا الاطارات المكونة والمتخصصة فيه...وغيرها،ما يجعله قطاعا يغلب عليه الطابع التقليدي بالدرجة الأولى،تتوقف أو تعتمد إنتاجيته على الظروف والأوضاع المناخية وخاصة من حيث نسب التساقط لمياه الأمطار.

2) وبالحديث عن مختلف المراحل التطورية التي عرفها القطاع الفلاحي بحيث شهد برامج تنموية مختلفة حسب احتياجات المرحلة التي تزامنت معها،بداية من مرحلة التسيير الذاتي للأراضي التي تركها المعمرون وذلك من طرف عمالها،ثم مرحلة الثورة الزراعية نهاية السبعينات لمرحلة التخطيط المركزي و ما تلاها من تعديلات هيكلية لمرحلتي الثمانينات ثم التسعينات مع بداية التحول نحو اقتصاد السوق.وهي برامج عرفت تحقيق نتائج معتبرة وذلك من ناحية تحسين وتنويع الإنتاج وخاصة مع مرحلة بداية الألفية الثالثة وبرامج التنمية والدعم الريفي التي شهدتها والتي أدت إلى تحقيق قفزة نوعية حقيقية في اصلاح القطاع وتحسين مردوديته.

3) وفي إطار التطلعات يطمح القطاع إلى تعزيز النتائج الإيجابية المحققة من البرامج التنموية المطبقة،من خلال السعي إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة تعمل على تطوير مختلف جوانب القطاع ومعالجة النقائص التي يحويها مع ضمان الحماية والحفاظ على التنوع البيئي وموارد البلاد.

4) أما بالنسبة للجانب التطبيقي فهو يقوم على دعم نتائج النظري من خلال قياس أثر القطاع في النمو وخاصة من حيث تطور الاراضي المزروعة ونسب العمالة فيه التي أبدت دراستها تحقيق نتائج إيجابية مبدئية على مستوى الناتج ما يعكس نجاعة المخططات والمشاريع التي اعتمدتها الدولة لتنمية القطاع، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للصادرات والتي كان لها أثر سلبي يرجع إلى جملة النقائص والعراقيل سواء الإنتاجية أو التنظيمية التي يشهدها القطاع ما يضعف حظوظها في الظفر بمكانة ثابتة في الأسواق العالمية. وبالنسبة لمؤشر إنتاج الغذاء فقد تبين انه لا يأثر في النمو الاقتصادي .

الاقتراحات:

من أجل تحقيق تنمية شاملة للقطاع الفلاحي بما يدعم النمو الاقتصادي بالبلاد،يجب أولا ضمان استقرار القطاع من مختلف جوانبه ليكون قادرا على تجاوز العقبات التي تحد من استغلاله وخاصة بالنسبة للإمكانيات الطبيعية المتنوعة التي يحظى بها،ما يجعله قطاعا ثريا قادر على قيادة الركب الاقتصادي للبلاد وتصدر أنشطته القطاعية، وذلك من خلال:

العمل على تدعيم القطاع بالوسائل و الآلات التقنية الحديثة والتكنولوجية في مجالات الزراعة والري وكذا نشاط الصيد البحري، من أجل جذب المزيد من الاستثمارات للقطاع وتسهيلها.

و ذلك من اجل جذب اليد العاملة المؤهلة و المتدربة بالقطاع،واستقطابها نحو العمل الزراعي من خلال تحسين ظروف العمل والمعيشة لها مع ضمان فتح باب الحوار المباشر معها لطرح مختلف مشاكلها واشراكها في اقتراح وتقديم الحلول تجنبا لهجرة المزيد منها خارج القطاع.

العمل على تفعيل دور الدراسات والأبحاث العلمية في القطاع وتجسيدها وتطبيق نتائجها واقعيا،كونها تساهم وبشكل كبير في تجاوز العديد من العقبات التي يشهدها القطاع.

وبالنسبة للصادرات الزراعية فأمام الآثار التي تحدثها العولمة والانفتاح الاقتصادي على العالم ما يتطلب اقتصاد مبني على أسس قوية تمكنه من الصمود أمام متطلبات وشروط المعاملات، وكون الزراعة في الجزائر لا تزال تعاني عدة معوقات فإن الأولى هو معالجة تلك النقائص من خلال التركيز على التخصص الإنتاجي للقطاع وتوفير الوسائل وخاصة التقنية منها ومتطلبات الدعم لزيادة إنتاجيته ومن ثم التوجه بالفائض منه نحو المعاملات في الأسواق العالمية و على الدولة الاهتمام بمؤشر الغذاء و تقديم جهة مسؤولة لحساب هذا المؤشر .

آفاق الدراسة :

نظرا لتشعب الموضوع وعدم التمكن من اللإمام بجميع جوانبه،فإنه يفتح المجال أمام مزيد من الأبحاث وخاصة من حيث:

دراسة مساهمة متغيرات أخرى في القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي ، كدور العامل التقني في تنمية القطاع،الصناعات الزراعية الغذائية...

ـ التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية تحديات وحلول.

ـ البحث في المعوقات الأساسية للقطاع الفلاحي وتحديد طرق وسبل معالجتها.

قائمة المراجع

المراجع بالعة العربية:

اولا : الكتب

1-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر 2000.

2- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد خليل ، دار المريخ للنشر الرياض 2009.

3- جمال علاوة، علي صالح، **مدخل الى عالم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2010.

4- فرحان محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية من منضور شامل**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار التعاون، القاهرة، 1994.

5- محمد ناجي حسن خليفة ،**النمو الاقتصادي –النظرية** و المفهوم دار النشر ، القاهرة ، 2001.

6 - عبد القادر محمد عبد القادر عيطة ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية الاسكندرة طبعة 2003/2002.

7-كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامع أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.

8- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2014.

9- لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، .1988

10- بن زيان راضية،**محاضرات في الاقتصاد الكلي موجهة لطلبة سنة3 ليسانس**،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة الجزائر3،الجزائر ،جانفي .2016

11- سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**-المفاهيم والنظريات الأساسية، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994.

12- عمر صخري ، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي و تطور الانتاج الفلاحي على الحالة الغذائية** ، دار النشر :جامعة الجزائر ، الجزائر 1991 .

13- فاطمة الزهراء بن زيدان ،**دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية من منظور الجغرافية الاقتصادية.**

ثانيا : المذكرات

14- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصاددي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، 2015.

15- عياش خديجة ،**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر الجزائر 2011.

16- غردي محمد ،**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3، الجزائر،2012.

17- فوزية غربي ، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،فرع اقتصاد جامعة محمد منتوري قسنطينة الجزائر،2008.

18- سايح بوزيد ،**تأهيل القطاع الزراعي الجزائري** ، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،الجزائر،2012.

19-بهلول مقران ، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصاد خلال الفترة 1970-1990** رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2001.2002 .

20- عبد الرزاق بن هارون، **استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر، -القطاع الزراعي-، حالة التمور الجزائرية**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر،.2013

21- بن ختو يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد القياسي المالي والبنكي، جامعة أبو بكر بن قايد تلمسان، 2016.

ثالثا: المقالات

1- عماد الدين احمد المصبح، **قياس مخزون رأس المال القطاعي في سوريا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 67، السعودية 2014.

2- محمد قرينات ،**التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي** ، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي العدد 02، الجزائر، 2013.

3- على عبد الزهرة حسن –عبد الطيف شومان : **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال جذر الوحدة و اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الابطاء** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34 ، المجلد التاسع ،جامعة بغداد ، العراق .2013

4- عابد بن عابد العبدلي : **محددات الطلب على واردات المملكة السعوية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ**: مجلة مركز صالح للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، العدد 32 ، 2007 .

5- أنظر: عماد الدين أحمد المصبح، **تقدير الحجم الأمثل للإنفاق في سوريا باستخدام منحنى آرمي و أسلوب ARDL**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد6، العدد1، جامعة القصيم، نوفمبر 2013.

رابعا :الملتقيات والمؤتمرات والايام الدراسية

1- مجد الشورجي : **العلاقة بين راس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان** : المتلقى العلمي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية : جامعة الشلف : الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007.

خامسا : المواقع الكترونية

1- جلال الخشيب ،النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات،المكتبة الالكترونية شبكة الالكتروني، الموقع: http://www.alukah.net.

2- رابط الموضوع

: https://www.alukah.net/culture/0/80799/#ixzz5pMYgdRKB

http://davegilesblogsepot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bouns-3tests.html-(2017/03/10)

سادسا: المراجع بالغة الاجنبية

1- Matouk Belattaf, Economie du dévloppement , OPU, Alger 2010.

2- MIHAMMAD AFZAL et OPENNESS .INFALATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Appliction of ADRL bounds testing approch Pakistan economic and social review Vol 51 N01 Summer 2013 .

3-Dave Glies ARDL Model –part II –bounds tests 2013: Dave Giles .Econometrics beat.